



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أم البواقي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



رقم التسجيل: .....

الشعبة: علوم تجارية

دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات  
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية  
المفتشية الجهوية للتدقيق  
الوكالة رقم: 182

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تجارية  
تخصص: مراجعة وتدقيق

إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد الطالب:

أ.د / كمال مرداوي

فارس حمايزية

بمساعدة: أ / يزيد تقرار

السنة الجامعية 2015 / 2016



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أم البواقي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل: .....

الشعبة: علوم تجارية

دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المفتشية الجهوية للتدقيق

الوكالة رقم: 182

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تجارية

تخصص: مراجعة وتدقيق

إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد الطالب:

أ.د / كمال مرداوي

فارس حمايزية

بمساعدة: أ / يزيد تقرار

السنة الجامعية 2015 / 2016

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ

شكر وتقدير

# شكر وتقدير

أشكر الله تعالى الذي منحني من نعمته وأحمده حمد الشاكرين  
حمدا يليق بجلاله ووجهه الكريم وأصلي وأسلم على سيد الخلق  
محمد صلى الله عليه وسلم وأستغفر الله الذي انار الليل والنهار  
فنحن أحياء نعيش الموت وأموات نعيش الحياة أتقدم بجزيل  
الشكر وامتناني إلى جميع السادة المسؤولين والأخوة والإخوان في  
جامعة أم البواقي راجيا ومتمنيا وداعيا الله سبحانه وتعالى أن  
يوفق الجميع في الختام أقدم شكري وامتناني لكل من مد يد  
العون والمساعدة سواء في ملاحظة علمية أو كلمة أو فكرة  
أنارت لي الطريق متمنيا للجميع دوام الصحة والعافية والله  
الموفق



إهداء

# الإهداء

إلى من أوصانا الله عز وجل بهما وقال "بالوالدين إحسان"  
إلى من أعطتني الحب والحنان وعلمتني العطاء والتسامح، رمز العطاء والحنان  
أمي الغالية أطال الله في عمرها  
إلى الذي تعلمت منه كيف تكون الحياة وتعب من أجلي، إلى من كان ولا يزال  
سند إلي في الحياة أبي العزيز رمز الرجولة والنبيل والعطاء  
إلى الذين وقفوا بجانبني فكانوا بمثابة سند لي، فدعوا الله لي أن يوفقتني في هذا  
العمل

إلى أجمل هدايا أهدتني أمي إخوتي يزيد فاروق أحمد وأخي الغالي رضا الذين  
كانوا سندا لي في جميع مجالات حياتي وفقهم الله  
إلى زوجتي الغالية التي طالما شجعتني على إتمام هذه المذكرة  
ولن أنسى أحبائي، أصدقائي، كل واحد باسمه  
إلى جميع زملائي في الدفعة إلى كلية العلوم التجارية بجامعة العربي بن مهيدي  
بأم البواقي

إلى كل من ساعدني طيلة إنجاز هذه الدراسة، إلى أستاذي تفررت يزيد الذي لم  
يبخل علي يوم بمساعدة ونصيحة طيلة فترة دراستي بالجامعة إلى كل من احتواه قلبي  
ونسية قلبي أهدي هذا العمل المتواضع

فارس حمادي

# فهرس المحتويات



الصفحة	البيان
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
02	المقدمة العامة
07	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق
08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية التدقيق
09	المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق
12	المطلب الثاني: أهداف التدقيق
16	16المطلب الثالث : أهمية التدقيق
18	المبحث الثاني: معايير أنواع وإجراءات التدقيق
18	المطلب الأول: أنواع التدقيق
25	المطلب الثاني: معايير التدقيق
28	المطلب الثالث: إجراءات التدقيق
31	المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي
31	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي
33	المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي
36	المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر
39	خلاصة
40	الفصل الثاني: أهمية تسيير الأخطار من خلال آليات التدقيق
41	تمهيد
42	المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر
42	المطلب الأول: مفهوم المخاطر وتصنيفها
46	المطلب الثاني: إدارة المخاطر والخصائص المميزة لها
48	المطلب الثالث: أهداف ومهام إدارة المخاطر
51	المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية
51	المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية
58	المطلب الثاني: ماهية تسيير المخاطر البنكية

61	المطلب الثالث: خطوات تسيير المخاطر البنكية
66	المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر
66	المطلب الأول: مخاطر التدقيق
71	المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية
71	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية
77	خلاصة
77	الفصل الثالث: التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
78	تمهيد
79	المبحث الأول: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
79	المطلب الأول: الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر
80	المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
85	المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
92	المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان
92	المطلب الأول: المنهج المتبع للدراسة
93	المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة
98	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد الدراسة
108	المبحث الثالث: تفسير ومناقشة الدراسة الميدانية
108	المطلب الأول: تفسير ومناقشة نتائج الإستبيان
109	المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة
110	المطلب الثالث: النتائج
111	خلاصة
112	الخاتمة
114	قائمة المراجع
121	قائمة الجداول والأشكال
124	الملاحق

# مقدمة عامة

تتميز المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر بنمو حجمها وتعقد مشاكلها وتزايد صعوبة معالجة جميع المخاطر المحدقة بها فمقدار النجاح الذي تحققه اي مؤسسة يتوقف الى حد بعيد على قدرة وكفاءه قيادتها ونخص بذكر هناك مفتشية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، حيث يعد التدقيق من اهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسة الاقتصادية لما له من اهمية في تطوير وتحسين جودة الرقابة وتقييم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية للمؤسسة وبالأخص تقييم الاخطار ومحاولة تقليلها أو الحد منها، وهذا من أجل التحكم في الأخطار لاسيما المتعلقة بأنشطة المؤسسة ومحيطها.

كما انه ايضا تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية فالبنوك اصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من أهمها المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان، إن حسن دراسة وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

بفعل التغيرات والتطورات المحيطة بالبنوك تواجه هذه الاخيرة في الوقت الحاضر مجموعة المشكلات المعاصرة، وتعد إدارة المخاطر إحدى أهم هذه المشكلات ، حيث أدى سوء تسييرها إلى انهيار الكثير من الشركات واسواق رأس المال في الدول المتقدمة، في ظل هذه المتغيرات فانه ليس من المستغرب ان ينضر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي علي انه الأكثر تأهيل للمساعدة في ادارة المخاطر، فهو يعتبر احد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارة العليا عن طريق التقييم الدائم والموضعي والمحايد لمختلف الانشطة ومع تطوير أنشطة واجراءات التدقيق الداخلي من الاساليب التقليدية للتدقيق الي الاساليب الحديثة المنبئة عن الجمعيات والمنظمات المهنية في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا والتي من اهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق .

ومما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

**إشكالية الدراسة:**

من أجل دراسة هذا الموضوع إلى جانبه المتعددة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**هل التدقيق الداخلي في أشكاله وأبعاده الحالية قادر على مواجهة الأخطار الحالية؟**

❖ التساؤلات الفرعية:



قصد الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية؟

2- ما مدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار؟

3- كيف يتعامل المدقق الداخلي مع مختلف الأخطار؟

#### ❖ فرضيات الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية.

2- هناك إدراك ووعي تام بأهمية دراسة وإدارة الأخطار من قبل المؤسسة.

3- يتعامل المدقق الداخلي بحرفية ولباقة في إدارة وتقليل مختلف الأخطار.

#### ❖ أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

#### 1- الأسباب الموضوعية:

- نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها عمليات إدارة المخاطر.
- محاولة معرفة كيفية تسيير المخاطر البنكية المتعلقة بالتدقيق الداخلي.
- الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والدارسين في مجال مخاطر التدقيق، كما أن الموضوع يخص دراستنا المراجعة والتدقيق.

#### 2- الأسباب الذاتية:

- طبيعة التخصص الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع.
- التعرف على مختلف المخاطر التي تعترض عمل البنوك التجارية.

#### ❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر البنكية في الاقتصاد الوطني، مما يظهر أهمية دراسة مخاطر التدقيق في البنوك التجارية من طرف مفتشيات التدقيق والتقليل من هذه الأخطار ومن هنا سنحاول إبراز الدور الفعال لعملية تسيير الأخطار المتعلقة بعملية التدقيق الداخلي.

#### ❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تهدف هذه الدراسة في سياق طرح التساؤلات المقدمة في مشكلة الدراسة ومحاولة الإجابة عليها وتقديم مناقشة ذات نظرة مستقبلية نستطيع من خلالها تحديد الأبعاد الجديدة للتدقيق في ظل المخاطر المحدقة به.

#### ❖ المنهج المستخدم:

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إعتدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية مفتشية التدقيق لولاية أم البواقي.

#### ❖ مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هي مفتشية التدقيق بينك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي.

#### ❖ الدراسات السابقة:

**1-دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون(2011):"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في المصارف العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث إعيدت استبانة خصيصا لهذه الدراسة، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ(50) مدققا داخليا، وأستخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، كما توصلت الدراسة أنه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على تعزيز مهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

**2-دراسة شادي صالح البرجيمي بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية على المصارف السورية" رسالة ماجستير غير منشورة. السنة 2011**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفاعليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لا يوجد

مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة. كذلك يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة. ولا يوجد إختلافات بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي والعاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة. بالإضافة إلى عدم إهتمام من قبل المصارف بأهمية حصول عاملها في قسم التدقيق الداخلي على شهادات مهنية دولية في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعد في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية. ضرورة إهتمام المصارف العامة بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها. الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعية اللجنة التدقيق.

3-دراسة مرابط نوال (2013) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية" مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وأعدت استبانة خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (30) مدققا داخليا بالبنوك المتواجدة بورقة واستخدم نظام التسجيل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، وأنه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم وثانيا ضرورة إهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد في تطوير هاته الوظيفة وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في البنوك وأخيرا أوصت إلى استقلالية المدقق الداخلي.

#### ❖ هيكل الدراسة:

قصد الإلمام الشامل بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التدقيق، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أنواع، معايير وإجراءات التدقيق أما المبحث الثالث والأخير فقد تم التعرف على ماهية التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني فيتعلق ب أهمية تسيير الأخطار من خلال آليات التدقيق وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للإطار النظري للمخاطر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر البنكية، أما في المبحث الثالث تم التعرف على ماهية التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر.

الفصل الثالث فتناولنا فيه التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مفتشية التدقيق -علامة 182- أم البواقي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية، والمبحث الثالث والأخير تناولنا فيه تفسير ومناقشة الدراسة الميدانية.



# الفصل الأول

## الإطار النظري للتدقيق

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والأنظمة المالية والإدارية والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر تفعيل نظام سليم للتدقيق الداخلي والتأكد من سلامة تطبيقه التزاما يقع على عاتق المؤسسة.

وكذلك لمساهمته في تقسيمه وإدارة المخاطر ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفته التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عددا كبيرا من الشركات في العالم مثل Enron في الولايات المتحدة الأمريكية.

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق، حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي للتدقيق، نشأة ومفهوم التدقيق، أهمية التدقيق.

المبحث الثاني: في هذا المبحث سنتطرق إلى أنواع التدقيق، معايير التدقيق، إجراءات التدقيق.

المبحث الثالث: في هذا المبحث سنتطرق إلى واقع تطبيق مهنة التدقيق في الجزائر

## المبحث الأول: ماهية التدقيق

يعتبر التدقيق من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المحاسبية وغير المحاسبية المالية، والإدارية، والتشريعات والأنظمة المالية وكامل السياسات العامة المتبعة وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم التدقيق وتطوره، أهداف وأهمية التدقيق.

### المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق

يمكننا القول أن مهنة تدقيق الحسابات قديمة منذ عصر الفراعنة واليونان و الرومان كذلك في العصور اللاحقة كان هناك دور لتدقيق الحسابات عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على خزائن مصر.

#### 1). نشأة وتطور التدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع الذي أنتجها والتي تعبر عنه، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الملوك والأباطرة والحكومات وأصحاب الملكية للمؤسسات والأنشطة التي توضع مسؤولية تسييرها وتحقيق الأهداف منها تحت سلطة الولاية أو أي طرف آخر يكلف بذلك.<sup>1</sup>

تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، في الساحات العامة، وهكذا نجد أن كلمة التدقيق audit مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها يستمع.<sup>2</sup>

#### 1-1- قبل سنة 1500 م :

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة، ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية، وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون وعبد الرحمن بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص8.

<sup>2</sup>خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 18.

<sup>3</sup>حازم هاشم الالوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق (المراجعة نظرياً)، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2003، ص21.

1-2- من 1500 حتى 1850م:

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية، غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.<sup>1</sup>

1-3- من 1850 حتى 1905م:

شهدت هذه الفترة ظهور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام بين الملكية والتسيير، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المدققين يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية، وكانت أهداف التدقيق في هذه الفترة تقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في تطبيق مبادئ المحاسبة.<sup>2</sup>

1-4- من 1905 حتى 1960م:

اعتمد المدققين في هذه الفترة على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي في عملية التدقيق، وفي أواخر هذه الفترة ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية في عمليات التدقيق، أما الهدف الرئيسي في هذه الفترة كان إعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركات.<sup>3</sup>

1-5- الفترة ما بعد 1960: تأكد في المرحلة ما يلي<sup>4</sup>:

-الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء الرأي في صحة وعدالة القوائم المالية؛

-زاد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية؛

-زاد الاهتمام بالأساليب العلمية مثل استخدام الأسلوب الرياضي والتحليل المالي وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات؛

<sup>1</sup> احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 7.

<sup>2</sup> ادريس عبد السلام الشتوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1996، ص14- 15.

<sup>3</sup> Lionel colline & Gérard valine، audite et control interne 3eme édition، paris économie، paris، 1986، p05.

<sup>4</sup> نبيل حمادي، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات (دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر العاصمة)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008، ص39.



-زيادة الاهتمام بالأزمات المالية خاصة مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي والأزمات الناتجة عن الفساد والرشوة وسوء التسيير، وظهر ما يسمى بمصطلح حوكمة الشركات، حيث اعتبرت التدقيق من آليات تطبيقها.

## (2) مفهوم التدقيق:

هناك تعريف مختلفة للتدقيق أهمها ما يلي:

### (1-2). تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية:

"التدقيق عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية"<sup>1</sup>.

من خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

-التدقيق هو عملية منتظمة ومنهجية، تقوم على تقييم موضوعي خالية من ذاتية المدقق؛

-تكون النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التدقيق مبررة بمجموعة من الأدلة والقرائن ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

### (2-2). تعريف منظمة العمل الفرنسية:

"التدقيق هو عبارة عن مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظم والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"<sup>2</sup>.

نستخلص من هذا التعريف أن:

-تنفذ عملية التدقيق من طرف شخص مهني يقوم بتقييم مدى صدق وفعالية مختلف الأنظمة والإجراءات باستخدام تقنيات وأدوات مختلفة.

<sup>1</sup>محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص17.

<sup>2</sup>طاهر محمد التوهمي، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الاطر النظري والممارسة التطبيقية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص9.

2-3) . يعرفه إيهاب نظمي إبراهيم: التدقيق هو عملية تجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات لتحديد وإعادة تقرير يتضمن درجة المطابقة بين المعلومات والمعايير المعتمدة، والتدقيق يجب ان يتم تنفيذه من قبل جهة كفؤة ومستقلة.<sup>1</sup>

2-4) . تعريف نواف محمد عباس الرماحي: التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات مكيمة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى منشأة معينة وذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس والقواعد التي يجب إتباعها من قبل المنشأة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومة المكيمة.<sup>2</sup>

استنادا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة نلاحظ أن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي يتمحور حولها التدقيق وهي:

-الفحص: ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها، والتي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.

-التحقق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية، كتعبير سليم لأعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة، وكدلالة على وضعها المالي في نهاية الفترة.

-التقرير: ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهيم الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه في القوائم المالية ككل، ومن حيث تصويرها لمركز المؤسسة المالية وبيان عملياتها بصورة سليمة وهادفة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: أهداف التدقيق

إن الأهداف المرجوة من عملية التدقيق تختلف تبعا للتغيرات التي مرت بها بيئة الادلة الداخلية والخارجية للمنشأة، إذا كانت عمليات التدقيق سابقا وسيلة لاكتشاف ما قد تحتويه الدفاتر والسجلات من أخطاء وغش وتلاعب وتزوير إضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني

<sup>1</sup> إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص17.

<sup>2</sup> نواف محمد، عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص15.

<sup>3</sup> عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، 2008، ص23 .

محايد إلى أن أصبح من أهم واجبات المدقق في العصر الحالي القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد<sup>1</sup>

2-1). أهداف تقليدية، تنقسم بدورها إلى:

2-1-1). أهداف مباشرة (رئيسية):

-التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها؛

-إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها ادارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

2-1-2). أهداف غير مباشرة (تبعية أو ثانوية)، نذكر منها:

-اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير؛

-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة وما تحدثه زيارات مراقب الحسابات المفاجئة من أثر في نفوس العاملين بها؛

-اعتماد القائمين على إدارة المنشأة على الحسابات التي تمت مراجعتها في تقرير ورسم السياسة الإدارية الحاضرة والمستقبلية واتخاذ القرارات على أساس من البيانات المحاسبية التي اطمأنت إلى صدقها وسلامتها؛

-طمأنة من يطلعون على الحسابات الختامية والميزانية المنشورة والمرفق بها تقرير مراقب الحسابات كالدائنين وحملة السندات وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمار أموالهم؛

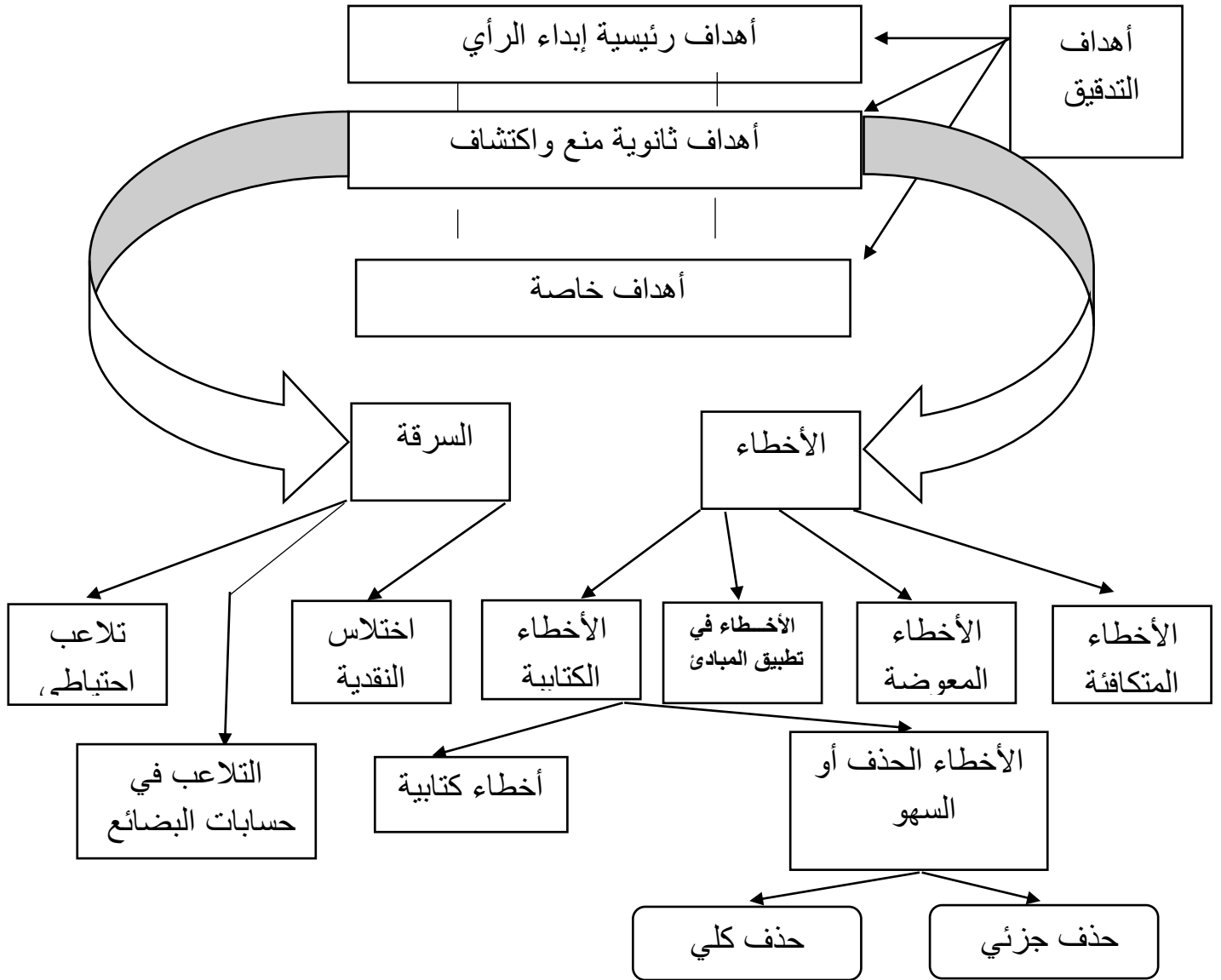
-اعتماد الفحص الضريبي على الحسابات التي قام بمراجعتها مراقب موثوق به وتقليل الإجراءات الروتينية أثناء الفحص ومعاونة مصلحة الضرائب إذا قدم المراقب تقريره الضريبي كاشفا عن المخالفات الضريبية؛

<sup>1</sup> إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق ذكره، 2009، ص18.

-يعاون المراقب المؤسسة في ملء الاستمارات وتقديم التقارير المختلفة إلى الهيئات الحكومية والرقابية كالجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسة العامة والوزارات التابعة لها الوحدة الاقتصادية.<sup>1</sup>

يمكن حصر هذه الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص21.

<sup>1</sup> نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، 2009، ص21.

3-2). أهداف الحديثة المتطورة، نذكر منها:

-مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم؛

-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدف منها؛

-تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع؛

-تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.<sup>1</sup>

جدول يوضح مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق:

الجدول رقم(1-1): مراحل تطور وإجراءات التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل العام 1850 م	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1850-1905 م	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيلي مبدئي	غير مهمة
ما بين 1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
ما بين 1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
بين 1960-حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق.

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، 2014، ص20.

من خلال الجدول(1-1): نلاحظ ان هناك تطور في إجراءات التدقيق اختلفت مع مرور الوقت لتتماشى مع التغيرات الحاصلة في مهنة التدقيق.

<sup>1</sup> نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، 2009، ص21.

## المطلب الثالث: أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة من التعرف على صدق وصحة المركز المالي للمؤسسة.

الأطراف المعنية بأهمية التدقيق نذكر منها:

- إدارة المنشأة: يعتبر التدقيق مهم لإدارة المشروع حيث إن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافز للقيام بهذه المهام كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.<sup>1</sup>
- البنوك: تعتمد البنوك التجارية والصناعية على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون على هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.<sup>2</sup>
- المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع أسماؤها على أعداد كبيرة من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرون بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المدقق بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.<sup>3</sup>
- الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات بالإضافة إلى المؤسسات القانونية تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص22-23.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص8.

<sup>3</sup>يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الوارق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص6.

<sup>4</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، ص9.

شكل (1-2): يوضح الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق:



المصدر: محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2003، ص10.



## المبحث الثاني: معايير أنواع وإجراءات التدقيق

لقد كان لتطور الأحداث والأعمال الاقتصادية في العصر الحديث، وظهور الثورة الصناعية أثر كبير على المجالات الاقتصادية من حيث تنظيم ونشاط منظمات الأعمال حيث ظهرت الشركات الكبيرة والإدارات ذات الخبرة المهنية، وبرزت الحاجة لضرورة وجود عدة معايير وإجراءات للتدقيق، كما برزت أنواع جديدة للتدقيق، وذلك لسد الاحتياجات المتزايدة لسوق العمل.

### المطلب الأول: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة للتدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، وبوجه الإجمال يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- من حيث نطاق عملية التدقيق: **scope of audit**

##### (1-1) التدقيق الكامل:

سابقا كان حجم المشروعات صغيرا لذا كانت عملية التدقيق تمتد الى جميع العمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات للتحقق من سلامة تسجيل القيود المحاسبية وعدم وجود أخطاء أو غش وضمن إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومع تطور حجم المشروعات و تعدد عملياتها أصبح تدقيق العمليات جميعها يتطلب نفقات باهظة و جهدا ووقتا كبيرا فاتجه التفكير نحو التدقيق الاختياري الذي يتمثل في فحص بعض العمليات بشكل دقيق وشامل دون غيرها وذلك في مواعيد يحددها المدقق نفسه كأن يدقق مشتريات شهر معين ومبيعات شهر آخر وهكذا ، أي باستخدام الأساليب الإحصائية لتحديد نطاق التدقيق خصوصا وان مع اتساع حجم المشروعات بدأ الاهتمام بتصميم أنظمة سليمة للرقابة و الضبط الداخلي مما يحقق رقابة داخلية على التصرفات المالية و يوفر حدا أدنى من الدقة الحسابية ويمنح حدوث الأخطاء أو الغش و لذا يجب على المدقق قبل أن يبدأ بعمله القيام بفحص دقيق لنظام الرقابة الداخلية في المشروع للتأكد من سلامة هذا النظام ومدى الاعتماد عليه حيث أن ذلك الفحص يؤدي إلى توسيع نطاق عملية التدقيق او الاكتفاء بتدقيق بعض العمليات بشكل يطمئن معه إلى سلامة تسجيل وتصنيف العمليات المالية في الدفاتر و السجلات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، ص16.

<sup>2</sup>مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، ص36.

## 1-2) التدقيق الجزئي:

هو تدقيق جزء محدد من عمليات المشروع وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المشروع كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص عمليات جزء محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المشروع.

تكون مسؤولية المدقق محدودة بنطاق عملية التدقيق فقط وفيما قدم إليه من بيانات ومعلومات لذا يجب تحديد نطاق المراجعة الجزئية كتابة مع الجهة التي تكلف المدقق بهذه العملية وعلى المدقق أن يبين في تقريره النتائج التي وصل إليها خلال عملية التدقيق.<sup>1</sup>

## 2: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق : timing of audit

### 1-2) التدقيق النهائي:

يرتبط التدقيق النهائي بإعداد الحسابات في نهاية الفترة، عليه يعد مناسباً للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن ميزاته ضمان عدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها، وتخفيض احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعدته، أو حدوث ارتباك في العمل لعدم تردده على المؤسسة، ولكن يؤخذ عليه احتمالات كثيرة مثل تأخر النتائج وعدم اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب وأحياناً يستخدم مصطلح "المراجعة الكاملة" لهذا النوع من التدقيق.<sup>2</sup>

وان تمت في نهاية العام فقط ولم تتم خلاله فإن هذه العملية يشوبها بعض العيوب مثل احتمال عدم اكتشاف أخطاء أو غش حدثت خلال العام كما أنها قد تستمر لفترة طويلة تؤخر إعداد القوائم المالية في موعد مناسب كما أنها قد لا تتم بصورة دقيقة ووافية ويلاءم هذا النوع من التدقيق المشروعات الصغيرة التي يمكن تدقيق حساباتها في فترة قصيرة.<sup>3</sup>

### 2-2) التدقيق المستمر:

وفي هذه الحالة تتم عمليات الفحص واجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمنشأة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة اجراء مراجعة أخرى بعد اقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

<sup>1</sup>نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، ص24.

<sup>2</sup>زاهدة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الاولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2009، ص218.

<sup>3</sup>نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، ص 25-26.

وفي الواقع تعمل المراجعة المستمرة على معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت الى المراجعة النهائية، ومن ثم يمكن حصر المزايا التي يقدمها أسلوب المراجعة المستمرة في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تساعد المراجعة المستمرة على زيادة نطاق الفحص وتفصيلاته؛
- تعمل هذه المراجعة على اكتشاف الأخطاء او التلاعب بطريقة سريعة، مما يؤدي الى انخفاض احتمالات التلاعب والأخطاء بسبب تردد المراجع وموظفيه على المنشأة بطريقة مستمرة اثناء الفترة المحاسبية كما تعمل هذه الطريقة على تصحيح الأخطاء أولاً بأول وتقلل من فرص التلاعب؛
- تؤدي استخدام المراجعة الى انجاز اعمال الحسابات أولاً بأول وذلك لتمكين المراجع من القيام بعملية الفحص بعد ذلك مباشرة؛
- تساعد المراجعة المستمرة على الانتهاء من عملية الفحص بعد انتهاء السنة المالية بفترة وجيزة مما يساعد على العرض المبكر للحسابات الختامية والميزانية العمومية.<sup>2</sup>

### 3: التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق staff of audit

#### 3-1). التدقيق الداخلي:

لا تعتمد المشروعات كبيرة الحجم على خدمات المدقق الخارجي بصورة نهائية ولذا فإنها تنشئ لديها قسماً للتدقيق يقوم بتدقيق جميع عمليات المشروع ودفائره ومستنداته بواسطة موظفين تابعين له، والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والغش ومعالجتها بالإضافة إلى رفع الكفاية الإنتاجية أو كفاية الأداء ومحو الإسراف والضياع والإشراف على تقديم البيانات المالية للإدارة لإستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات.

#### 3-2) التدقيق الخارجي:

انه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي (المراجع الخارجي) حيث لا توجد علاقة أمرية بينه وبين إدارة المنشأة، بل أحيانا تكون هناك علاقة استشارية عبارة عن تقديم استشارات إدارية لإدارة المنشأة في شكل نصائح ليست بصناعة، يتم الفحص بموجب عقد وتحدد على حسب كمية العمل المنجز والوقت المستغرق وقوة وضعف نظام الرقابة الداخلية،

<sup>1</sup>محمد سمير الصبان، مرجع سابق ذكره، ص52.  
<sup>2</sup>يوسف محمد جربوع، مرجع سابق ذكره، ص16.

الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة لزيادة الثقة فيها.

هناك العديد من أوجه التشابه والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في الآتي:

أ- كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

ب- كل منها يتطلب وجود نظام فعال للوقاية الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.

كما يوجد أيضا تعاون بينها يمكن توضيحه في النقاط التالية:

- وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق.

- إن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل. وعلى الرغم من التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إلا أن هناك اختلافات بينهما يمكن إيجازها في ما يلي:

- من حيث الهدف؛
- من حيث العلاقات بالمنشأة؛
- من حيث نطاق وحدود العمل؛
- من حيث التوقيت المناسب للأداء.

وذلك كما يوضحها الجدول التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د زاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره، ص 213-214.

الجدول رقم (1-2) يوضح أوجه الاختلاف بين لتدقيق الخارجي والداخلي:

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	الهدف من التدقيق	(1) كفاءة الإدارة في الاستغلال للموارد المتاحة لديها (2) اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش (3) إبداء الرأي في الصحة وسلامة القوائم المالية
2	الشخص الذي يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المنشأة
3	توقيت أداء التدقيق	(1) يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية. (2) قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (المستمر)
4	نطاق التدقيق	يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير
5	الاستقلالية	يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له
6	من يقوم بتعيينه	يتمتع المدقق باستقلالية تامة، لأنه شخص محايد ومن خارج المنشأة
		يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة
		يعين من قبل الملاك لذلك هو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.
		يعين من قبل إدارة المنشأة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة

المصدر: مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل بيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 41.

من خلال الجدول (1-2) نلاحظ ان هناك العديد من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي والتي لاحظناها من خلال الخصائص التي يتميز بها كل من المدقق الداخلي والخارجي.

#### 4: التدقيق من حيث درجة الالتزام degree of compulison

##### 4-1) التدقيق الإلزامي:

هو التدقيق الذي تلزم به المنشآت وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة (قانون الشركات) حيث انه يلتزم المشروع بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات المنشأة ويتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة يعقد بين المنشأة والمدقق ويحدد بموجب الأتعاب التي سوف يتقاضاها المدقق نظيره عمله، وفي الأردن يتم تعيين مدقق الحسابات الخارجي وفقا لقانون الشركات الأردني رقم 22، لسنة 1997 الذي يفرض على الشركات المساهمة العامة تدقيق حساباتها.<sup>1</sup>

##### 4-2) التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانون يحتم القيام به، ففي الشركة الفردية والشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المدقق في تدقيق حسابات الشركة واعتماد قوائمها المالية الختامية نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق حسابات من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال و المركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد ، وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ ان وجود مدقق حسابات يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخدمة من الدفاتر ، وتلك التي تقدم الى الجهات الخارجية و خاصة لمصلحة الضرائب<sup>2</sup>

#### 5: التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ comprehensiveness

##### 5-1) التدقيق العادي:

وهو التدقيق الذي يهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المشروع وعن مركزه المالي في نهاية الفترة المعينة ويجب أن ينزل المدقق العناية المهنية الضرورية أثناء ذلك وقد يكون التدقيق العادي تدقيقا كاملا أو تدقيقا جزئيا إلا أن هدفه النهائي يتمثل في الحكم على سلامة القوائم المالية للمشروع وإتقانها مع ما سبق في دفاتره ومستنداته.

<sup>1</sup>مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، ص42.

<sup>2</sup>سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص39-40.

5-2). التدقيق لغرض معين:

هو تدقيق لموضوع محدد لهدف محدد بتكليف من جهة ما لمدقق حسابات و يتم هذا التكليف كتابة ويحدد فيه نطاق عملية التدقيق وقد يتم هذا التكليف من إدارة المشروع كأن يكلف المدقق بفحص نظام المراقبة الداخلية للمشروع بهدف تصميم نظام آخر أكثر دقة أو تكليف للمدقق بتدقيق مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجان جرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة زمنية معينة كما قد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو غير حكومية كان تنتدب المحكمة مدققا لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مشروع ما أو إعادة تقييم ممتلكات مشروع ما.

ولذا فإن مدقق الحسابات لا تقتصر خدماته على مجرد كتابة التقارير عن القوائم المالية الختامية للمشروعات بعد فحصها فقط بل تمتد خدماته أيضا إلى مجالات أخرى متعددة.<sup>1</sup>

6: التدقيق على اساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما

مراجعة أو تدقيق المركز المالي إن مصطلح "مراجعة المركز المالي" غير منتشر الاستخدام في المملكة المتحدة، أو الدول التي تأسست قوانين الشركات فيها على قانون الشركات البريطانية، ويستخدم كجزء من العمل العادي للتدقيق الكامل، فهذا النوع من التدقيق مستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقع مراجعة المركز المالي ضمن التدقيق الجزئي، وتشتمل على فحص كامل لجميع عناصر المركز المالي، ما كان مناسباً.

الفكرة الأساسية التي بنيت عليها مراجعة المركز المالي هي التأكد من الأرباح من خلال الفرق بين مركزين ماليين في تاريخين متتالين ، إذا تم إعدادها بطريقة مناسبة ، حيث أن الفرق بين صافي الأصول في التاريخين بعد تأثيرهما بالزيادة و النقصان في رأس المال و المحسوبات و الأرباح يمثل الربح (الدخل).يقوم المراجع بمراجعة حسابات الإيرادات و المصروفات و ملاحظة البنود غير العادية والتي تؤثر على المركز المالي ، كما يفحص حساب الأرباح لمراعاة الدخل المبين كمتحصلات مثل التوزيعات على الاستثمار والمتصرف المتناسب مع الالتزامات مثل الفوائد على الأسهم الدائنة.

<sup>1</sup>نواف محمد عباس الرمحي، مرجع سابق ذكره، ص28.



7: من حيث الالتزام بإجراءات نظم الضبط الداخلية والقوانين الأخرى:

على هذا الأساس يقوم المراجع بمراجعة مدى التزام المنشأة بإجراءات نظام الضبط الداخلي لها ومدى تطابق وتوافق هذا النظام مع نظم وقوانين الدولة والالتزام بها عند وضعه. حيث يجب الإلهام بالمتطلبات القانونية الموضوعية من قبل الجهات الدستورية الممثلة للدولة. وبما أن البحث عن فرق القوانين يجب ألا يكون ضمن مدى الفحص العادي. يجب على المراجع عمل استعلامات واستقصاءات إضافية أخرى لتوضيح فرق القوانين ويمكن الاستعانة بالجهات ذات الاختصاص إذا كانت الحالة فوق الخبرة والكفاءة للمراجع.

في حالة اكتشاف نقاط ضعف مؤثر بين المقاييس الموضوعية من قبل الجهات الدستورية والإجراءات التي تتبعها المؤسسات يجب على المراجع التقرير عن ذلك في شكل تفاصيل معقولة مع وضع توصيات تجعل من أنشطة العمل متماشية مع هذه المقاييس.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: معايير التدقيق**

يعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، والتي تصدرها الهيئات المهنية، وخاصة هيئات محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين اللتان تعتبران أهم المتدخلين في هذه العملية، وهي معايير تلقى القبول العام، والتي تنعكس أيضا على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة.

ويمكن اختصار هذه المعايير انطلاقا من إصدارات عدد من الهيئات المختصة<sup>2</sup>

**1- القواعد العامة أو المعايير الشخصية PERSONALE STANDARDS**

توصف هذه المعايير أنها عامة إلا أنها تمثل مطالب أساسية يحتاج إليها المدقق لمقابلة معايير العمل الميداني، وإعداد التقارير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية، لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من:<sup>3</sup>

**1\_1) معايير الكفاية في التأهيل العلمي، والعمل Training and Qualification**

يجب أن تتم عملية الفحص والتدقيق بواسطة شخص أو أشخاص يتوافر لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي بالإضافة إلى تدريب كاف وخبرة عملية تمكن المدقق من القيام بوظيفته خير قيام وتختلف

<sup>1</sup> إزاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره ص219-220.

<sup>2</sup> عيد الرحمن بابنات، ناصر دادى عدون، مرجع سابق ذكره، ص25-26.

<sup>3</sup> نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، ص46.

القوانين أو التشريعات الحكومية فيما بينها حول تحديد الحد الأدنى للتأهيل العلمي أو الخبرة العملية ومدقق الحسابات كما تختلف أيضا التوصيات التي أصدرتها جمعيات المحاسبين والمدققين حول هذا الموضوع إلا انه من الضروري أن يتم هذا التحديد كي لا ينتسب للمهنة أشخاص دخلاء عليها.

### 2\_1) معيار الاستقلال أو الحياد: Independence

يجب أن يكون لمدقق الحسابات وجهة نظر مستقلة ومحايدة في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق أي يقتض هذا المعيار بان يحتفظ المدقق بالاستقلال التام حتى لا يشوب رأيه شائبة وحتى تكون نتائج حكمه على الأمور وكذلك توصياته موضوعية غير متحيزة.

ولضمان هذا الاستقلال تضع التشريعات الحكومية شروطا محددة وواضحة ليقوم المدقق بقبول أو عدم قبول تدقيق حسابات مشروع ما ومن هذه الشروط ألا تكون له مصلحة مالية في الشركة التي يراجعها كأن يكون مساهما فيها أو شريكا لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون أحد أقاربه في مركز هام بها ولا يشترط هذا الحياد أو الاستقلال لمدقق الحسابات فقط بل يجب أن يشمل كذلك المساعدين والعاملين معه

### 3\_1) عملية التدقيق الخارجي والمميز لها:

-العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول) Due Audit Care

على المدقق أن يبذل العناية الواجبة في عملية التدقيق وفي وضع التقرير النهائي وهذه العناية تتطلب مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم، والأحكام التي يقررها المساعدون، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات.

في هذا الصدد يقول كولي Cooley "كل من عرض خدماته على الغير وقبلت خدماته اخذ على عاتقه واجب استعمال ما لديه من مهارة في العمل المطلوب وذلك بالقدر المعقول من العناية والجهد وإذا عرض أحد خدماته للقيام بأي من الأعمال التي تتطلب مهارة خاصة كان من المسلم به انه يلزم نفسه أمام الملاء بان لديه تلك الدرجة من المهارة التي يملكها عادة غيره ممن يقومون بالأعمال ذاتها. وفي حال عدم صحة ادعاءاته فانه يكون قد ارتكب نوعا من الغش بحق كل من استخدمه استنادا إلى ما جاء به علنا. ولكن ليس من أحد سواء أكان ماهرا أو لم يكن، يتعهد بان المهمة التي يتولاها سيتم انجازها بنجاح ودون أي غلط أو خطأ. أن ما يتعهد به هو حسن النية والأمانة لا العصمة من الخطأ. وكما وانه يكون

مسؤولا أمام من يستخدمه عن الإهمال وسوء النية وعدم الأمانة لا عن اية خسائر قد تنتج عن مجرد خطأ في التقدير<sup>1</sup>

## (2) قواعد تنفيذ مهمة التدقيق (او معايير العمل الميداني) Standards of Field Works

وتتمثل في مجموعة المعايير المتعلقة بإجراءات التدقيق الميداني وتنفيذها وتتضمن المعايير التالية:

### (1\_2) معايير دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين:

التخطيط والإشراف هنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة التدقيق يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، ويجب أن تجري كل عملية تدقيق بإشراف صاحب المكتبة في حالة الملكية الفردية أو بإشراف أحد الشركاء أو شخص آخر استندت إليه السلطة ولكن تبقى المسؤولية على عاتق صاحب المكتب.

### (2\_2) معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

هو فحص نظام الرقابة الداخلي وهنا المدقق يدرس النظام المطبق ويقيمه وذلك لتحديد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختبارات التي يجب ان تقتصر عليها عملية التدقيق الحسابات وهذا يعود لتقدير المدقق وحكمه الشخصي.

### (3\_2) معيار كفاية أدلة الإثبات:

هنا يجب الوصول إلى عناصر إثبات جديرة بالثقة عن طريق المعاينة والملاحظة والمصادقات ويمكن تقسيم الأدلة إلى أدلة داخلية وأدلة خارجية فالأدلة الداخلية تشمل دفاتر الحسابات والشيكات ومستندات.... الخ

والأدلة الخارجية فتشمل المصادقات من العملاء والموردين ونتائج الاطلاع والاستفسارات التي تجري خارج الشركة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup>ناصر مراد وأخرون، مهنة التدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، خلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الاغواط، 2013، ص11.

**3) المعايير المتعلقة بتقرير (رأي) مدقق الحسابات وتتكون من:**

**3\_1) التلاؤم مع أصل المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً:**

أي على مدقق الحسابات أن يذكر في تقريره أن الأصول المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات الحسابية الختامية موضوع تقريره (رأيه) متفقة مع أصول المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

**3\_2) الثبات في استمرارية استخدام قواعد المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً من سنة إلى أخرى** وإذا لم يتم استخدام أصول المحاسبة المتعارف عليها لسنة ما بما كان مستخدماً منها في السنة السابقة يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره ولأن يشير إلى مدى تأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

**3\_3) الإفصاح الكافي:** على مدقق الحسابات يتأكد من كفاية الإفصاح المتعلقة بالبيانات الحسابية الختامية موضوع فحصه، وفيما عدا ذلك يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.

**3\_4) التعبير عن رأي المدقق في تقريره:**

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه المهني المحايد في البيانات الحسابية الختامية مأخوذة كوحدة واحدة وذلك استناداً إلى أعمال التدقيق التي قام بها أو الامتناع عن إبداء رأي (حجب الرأي) في البيانات الحسابية الختامية، وفي هذه الحالة يجب على مدقق الحسابات أن يضمن تقريره للأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك، كما يجب على مدقق الحسابات أن يذكر في التقرير مدى القناعة التي توصل إليها في البيانات المالية موضوع الفحص وحدود مسؤوليته وحدود ما يتحمله من مسؤولية حيال البيانات المالية<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: إجراءات التدقيق**

من أجل تحسين فعالية التدقيق وتحسين كفاءته فإنه على المدقق أن يتبع بعض الإجراءات المهنية للقيام بعملية التدقيق الجديدة والتي تتمثل في الآتي:

<sup>1</sup>لزاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره، ص 193-194.

## 1. التأكد من صحة تعيينه مدققا للحسابات:

ويختلف التأكد من صحة التعيين باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة كما يلي:

- **مؤسسات الأفراد:** في هذه الحالة على المدقق أن يحصل على عقد مكتوب من صاحب المؤسسة.
- **مؤسسات المساهمة:** إذا كانت المؤسسة جديدة فان على المدقق الاطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للمؤسسة، وأما إذا كانت المؤسسة مستمرة فيمكن للمراجع التأكد من تعيينه بالرجوع إلى قرار الجمعية العامة الذي يثبت ذلك<sup>1</sup>

## 2. فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل:

وتشتمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة) وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

## 3. تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي:

فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائيا الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لان درجة المخاطرة هي دون المستوى.

## 4. التدقيق الإخباري:

يستخدم المدقق تقييمه لنظم الضبط الداخلي وموقفه بدرجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.

<sup>1</sup> عماري سمير، ديلمي عمر، دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومة الحاسبية، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل الحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، بالأغواط 2013، ص10.

5.تقويم نتائج أعمال التدقيق:

بعد أن يقوم مدقق الحسابات في أعمال المراجعة التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والاستنتاجات التي خرج بها بغرض معرفة مدى إمكانية توفر قاعدة يعتمد عليها في إبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية.

6.تقرير مدقق الحسابات:

يبين تقرير مدقق الحسابات نطاق عمله الذي قام به ويبين استنتاجات المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق<sup>1</sup>

<sup>1</sup>زاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره، ص196-197.

## المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة على الحماية المادية للأصول و التأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات المالية والإدارية، ورفع الكفاءة التشغيلية، كما يعد من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد و التحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه التزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة ومصدر هذا الالتزام هو واجب المؤسسة القانوني بإمسك حسابات منتظمة، حيث انه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه، فضلا على الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وكفاءة<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

### 1. نشأة التدقيق الداخلي:

لم يظهر التدقيق الداخلي إلا في الثلاثينات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، ولقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941 "مجمع المدققين الداخليين" والولايات المتحدة الأمريكية الذي أصدر دورياته بعنوان "المدقق الداخلي".

حيث في بادئ الأمر اقتصر على التدقيق المحاسبي، أي تدقيق العمليات المالية من اجل التأكد من صحة التسجيل واكتشاف الأخطاء وكذا التأكد من سلامة إدارة الأصول، لآكن فيما بعد ازدادت أهميته من خلال استخدامه كأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المؤسسة.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 و1971 بحيث تلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات ووظائف الشركة<sup>2</sup>

أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال او حتى حديثة الاعتراف بها كمنشأ لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة

<sup>1</sup>رعدة إبراهيم عوض المدهورن، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص20.  
<sup>2</sup>شعباني لطف، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص69.



40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر ب تاريخ 12/01/1988 التي تنص على انه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما أشير إليه في المواد 41 و58 من نفس القانون واللذان تنصان على ما يلي:

**المادة 41:** "تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اداري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم".

**المادة 58:** "لا يجوز لاحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، وتشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمينا ويترتب عنه تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عنها في هذا الشأن<sup>1</sup>

## 2. مفهوم التدقيق الداخلي:

لقد تعددت التعاريف لمفهوم التدقيق الداخلي ونجد منها:

- يعرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على انه "التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على المستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العام لأنشطتها"<sup>2</sup>

وكما عرفه مجمع المدققين الداخليين والولايات المتحدة الأمريكية (IIA) على انه "وظيفة يؤديها موظفين من داخل الشركة، وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذها والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية"<sup>3</sup>

- "التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، وبهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات"<sup>4</sup>

- "التدقيق الداخلي هو عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدي لأي منشأة بغض النظر عن أهدافها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات

<sup>1</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12/01/1988.

<sup>2</sup>شعبان لطي، مرجع سابق ذكره، ص70.

<sup>3</sup>محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص126.

<sup>4</sup>فتحي رزق السوافيري وآخرون، (الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص25.

الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين<sup>1</sup>

ومن خلال ما سبق يتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة و يرجع ذلك إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث انه يعد نشاط تقييمي موضوعي، استشاري و مستقل، يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة من خلال تدقيق العمليات المالية والإدارية، وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، كما ويقوم بتقييمه و تحسين مدى فاعلية الرقابة الداخلية، وصدق البيانات والمعلومات المقدمة إليها، كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة كما يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى مسابقتها لتوجيهات الإدارة.

## المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

### 1. أهمية التدقيق الداخلي:

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي وقتنا الحالي، في الشركات بصورة ملحوظة وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

- زيادة حجم المشروعات، التعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، زيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها في العديد من البلدان وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية.<sup>2</sup>

ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (2002) أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في النقاط التالية:

- يساعد مدققو الحسابات على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال؛
- يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات فاعلية وكفاءة؛
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

<sup>1</sup>نظمي إيهاب، هاني العزب، تدقيق الحسابات، (الأطار النظري)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص12.  
<sup>2</sup>كمال محمد السعيد، كمال النونو، مرجع سابق ذكره، ص 37.

- يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.

ولقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة العليا في مختلف المجالات بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة العليا من خلال تقديم الخدمات التالية:<sup>1</sup>

- **خدمات وقائية:** حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها؛
- **خدمة تقييمية:** حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛
- **خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع؛
- **حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.**

### 2. أهداف التدقيق الداخلي:

عملية التدقيق الداخلي تتم في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية، والمحافظة على أصول الشركة والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، فانه يمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسيين.

### 2-1) هدف حماية:

من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- أن أصول الشركة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال؛
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة؛
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

<sup>1</sup> عبد الباسط احمد الخيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص35.

## 2-2) هدف إنشاء:

وبعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة والتأكد من كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للمؤسسة موضع مراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.<sup>1</sup>

## 3. أنواع التدقيق الداخلي:

### 3-1) التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يتضمن تدقيق وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص الشركة وتدقيقها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسندات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء الضياع أو الاختلاس وكذلك فحص وتقييم الرقابة الداخلية للشركة.

### 3-2) التدقيق التشغيلي:

ويعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي وتنشأ كوليده للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ولقد عرف على انه: "المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف"

وقد تتشابه خطة المدقق لإجراء التدقيق التشغيل مع خطته لإجراء التدقيق المالي مع مراعاة تعديلها وتضمين العناصر غير المالية فيها<sup>2</sup>

اياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012،  
ص52.

مرغدة إبراهيم عوض المدهون، مرجع سابق ذكره، ص25.

### 3\_3) تدقيق المهام الخاصة:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستحد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذا انه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر:

شهدت الجزائر عدة تغيرات اقتصادية بداية من التوجه الاقتصادي المغلق ذو الطبيعة الاشتراكية والتحكم المركزي إلى الانفتاح على العالم الخارجي والذي يطلق عليه اقتصاد السوق، وخلال هذه المرحلة سنت الجزائر مجموعة من القوانين تتماشى مع المراحل الاقتصادية التي مرت بها، ومن بين القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية نجد قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المهنة.

ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق في الجزائر ما يلي:

#### 1. التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1969-1980

بصدور الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31/12/1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تم تكريس مراقبة الشركات الوطنية أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية. و صدر بعدها المرسوم 70-173 المؤرخ في 16/11/1970 الذي جاء بكيفية تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية وقد كرس النص محافظة الحسابات بصفتها مراقبا دائما للتسيير في هذه المؤسسات مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة الذي يتم تعيينهم من قبل وزير المالية ويتبين مما سبق أن محافظ الحسابات اعتبر كموظف عام في الدولة وهذا ما ينسجم في الواقع مع التوجه الاقتصادي السائد<sup>2</sup>

#### 2. التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1980 إلى سنة 1989:

حيث في سنة 1988 صدر القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 والخاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أشار هذا القانون بالمراقبة في كيفية ممارسة الرقابة

<sup>1</sup>كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص24.

<sup>2</sup>عبد الله بن صالح، دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2013، ص2.

على المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها في المواد من (م39 إلى غاية م42) من طرف جهاز خارجي مؤهل ويعمل على التقييم الاقتصادي للاستغلال باستثناء كل تدخل في التسيير<sup>1</sup>

### 3-التدقيق في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2000:

خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة وابرزها قانون 08-91 المنظم لمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بتاريخ 1991/04/27 والمعتمد بتاريخ 1991/5/1 ويتضمن هذا القانون تسعة أبواب خاصة بمهنة التدقيق والشخص الممارس لها وتطرت إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات.

كذلك صدور قرار رقم 103-spm-02-24 بتاريخ 1994/2/2 بأمر من وزير الاقتصاد، ويظم ستة توصيات يلزم فيه محافظي الحسابات بإتباعها، ومجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها، وتتضمن هذه التوصيات إثراء وتنقيح مهنة التدقيق حسب ما تقتضيه الظروف، من تطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية.

إضافة إلى ذلك صدور سنة 1996 المرسوم التنفيذي 96-136 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمؤرخ في 1996/04/15 حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على انه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

### 4-التدقيق في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2011:

صدرت عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة المتعلقة بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الى وزارة المالية ولعل أهم هذه المراسم ما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 01-10 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث يهدف ما تشير مادة الأول إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

<sup>1</sup>أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تليجي، بالأغواط، 2013، ص6.

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 2011/01/27 والتي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، مرجع سابق ذكره، ص6-7.



## خلاصة الفصل:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتتبا لهذا الأخطاء بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

ولقد تمثل الهدف العام للمدقق في فحص أعمال الغير ، وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و التعليمات والإجراءات المحددة مسبقا ورفع التقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمله الأمر ، ولتحقيق هذه الغاية التي أنشأت من اجلها مهنة التدقيق ، فقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض و المفاهيم التي من خلالها برزت أهمية التدقيق وبذلك تطورت أهدافه ومن خلال الأهمية والأهداف تبرز الحاجة إلى التدقيق كأداة لخدمة الإدارة والأطراف الأخرى و على ذلك ظهرت الأنواع المختلفة للتدقيق و تقسيماتها حسب عدة معايير لخدمة أطراف متعددة كل بحسب حاجته و كلها تصب في التأكيد على صحة و شرعية المعلومات.

## الفصل الثاني

أهمية تسيير الأخطار من خلال آليات التدقيق

تمهيد:

يمتاز عصرنا الحالي بكثرة المتغيرات التي تواجهها المؤسسات المعاصرة ومنها البنوك، مما جعل الإدارة تطور من مناهجيتها وفقا لهذه المتغيرات، التي اختصرت المفاهيم المتعددة التي تعيش فيها المؤسسة إلى بيئة واحدة خاصة مع تزايد الأخطار يوما بعد يوم.

وفي مثل هذه الظروف فإنه ليس من المستغرب أن تنظر الإدارة إلى المدقق المالي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من قدرات وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك، فقد شهدت مهنة التدقيق الداخلي مع مرور الزمن تطورات هائلة ونظرة واستراتيجيات حديثة والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بالإضافة إلى مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى واقع التدقيق الداخلي في البنوك والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول الإطار النظري للمخاطر أما المبحث الثاني سنتناول فيه إدارة المخاطر البنكية والمبحث الأخير نتطرق فيه إلى ماهية التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر البنكية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، حيث أصبح لازماً على هذه المؤسسات أن تضع إجراءات وسياسات لتحديد المخاطر وتقويمها ومحاولة التقليل من آثارها، إن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مفهوم المخاطر، في المطلب الأول إدارة المخاطر في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فيتناول أهمية وأهداف إدارة المخاطر.

### المطلب الأول: مفهوم المخاطر وتصنيفها:

هناك عدم اتفاق على تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح ومن أهمها:

-**تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي:** " هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها " <sup>1</sup>.

-**وعرفت لجنة (COSO) المخاطر أنها** " الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة " <sup>2</sup>.

وتعرف أيضا "

-**يعرف (جون داوتر وجوردان اليوت قوهمان) المخاطر بأنها** " تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أن المخاطر تختلف عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس " <sup>3</sup>.

-**كما يعرفه Schumpeter** " على انه مجموعة حوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف المؤسسة وتهدد بقاءها واستقلاليتها " <sup>4</sup>.

<sup>1</sup> The insetit of internal avditors , international standards for the Professional practise of internal audit standards 2010,p19

<sup>2</sup> مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص3.

<sup>3</sup> تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/ 2008، ص23.

<sup>4</sup> فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص18.

-وتعرف كذلك أنها فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار " <sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن: المخاطر هي حالة عدم التأكد فهي احتمال حدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف المؤسسة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها.

## 2-تصنيف المخاطر:

يمكن أن تصنف وفقا لمعايير عديدة نذكر منها:

### 2-1) المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:

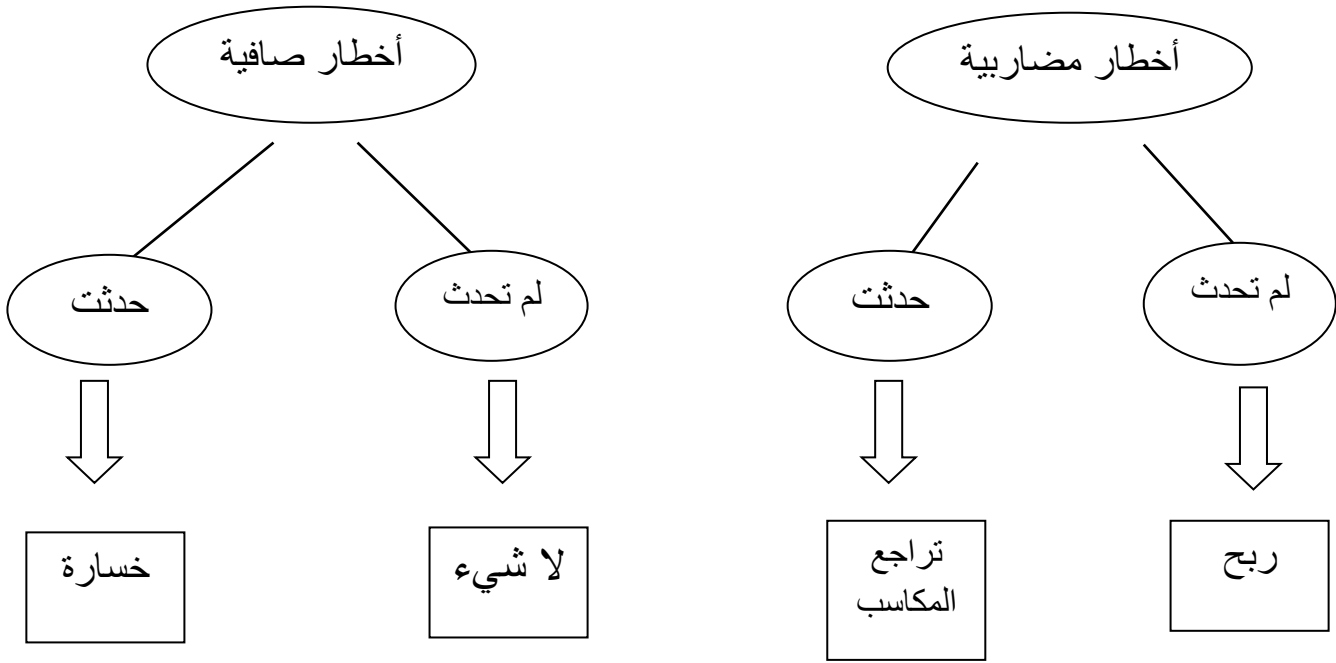
2-1-1) المخاطر المضاربية: هي أخطار تتحملها المؤسسة بإرادتها وتنتج عن اختياراتها على أمل تحقيق ربح فخطر المضاربة يحمل احتمال الربح أو الخسارة فدخول سوق بمنتج معين يحمل خطرا مضاربيا يتمثل على سبيل المثال في عدم تقبل المنتج في السوق، أو عدم تغطيته تكاليف طرحه في السوق، إلا أن هذه المخاطر يتم تحملها مقابل إمكانية ربح، فهو رهان إداري قابل للمراقبة المسبقة من مخاطر المضاربة نذكر: التقلبات النقدية، إفلاس الموردين، التطور التقني.

أما المخاطر الصافية (بحتة): فتكون نتيجة حادث طارئ أو خارج عن إدارة المؤسسة وعادة ما تتمثل في الكوارث الطبيعية، التقنية، أو البشرية (الزلازل، الانفجارات النووية، السرقة...الخ) فهذه المخاطر تنطوي على خسارة إذا وقعت ولا تحدث خسارة إذا لم تقع.

يمكن توضيح المخاطر الصافية والمضاربية من خلال الشكل التالي: <sup>2</sup>

<sup>1</sup>دريد كامل التيبب، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص87.  
<sup>2</sup>فاطمة الزهراء محمد طاهري، مرجع سابق ذكره، ص22-21.

الشكل رقم (2-1): المخاطر الصافية والمضاربية



من الشكل (2-1) نلاحظ ان حدوث الأخطار المضاربية تشكل تراجع في المكاسب بينما إذا لم تحدث فهذه نحقق ربح، اما بالنسبة للأخطار الصافية فحدوثها يشكل خسارة أما في حالة عدم حدوثها فيبقى كل شيء على حاله.

(2-2) المخاطر الخارجية والداخلية:

(2-2-1) المخاطر الخارجية: هي تلك الناجمة عن المحيط أي تلك التي تحدث بتأثير من عوامل خارج المؤسسة، سواء كانت هذه المخاطر بحتة كالكوارث الطبيعية، أو مضاربية كالمنافسة وتقليد المنتجات أو تلاشي عميل مهم.

(2-2-2) المخاطر الداخلية: فهي الناجمة عن المؤسسة نفسها أي التي تنتج داخل المؤسسة ويمكن التعرف عليها من خلال دراسة مختلف وظائف المؤسسة سواء كانت هذه المخاطر صافية أو مضاربية مثل حوادث العمل أو الأخطار المعلوماتية.

(3-2) المخاطر حسب نتائجها: يمكن تصنيفها عن نتائجها إلى ثلاث أصناف:

(3-2-1) مخاطر تؤثر على الأفراد: تهدد هذه المخاطر الأشخاص العاملين في المؤسسة كحوادث العمل والمسؤولية الناتجة عن إصابة الغير التي تترجم من خلال خسائر مادية على شكل تعويضات للمتضررين، وقد تتمثل في خسارة فرد أساسي في المؤسسة.

**2-3-2) مخاطر تصيب أصول المؤسسة:** هذه المخاطر تتولد داخل المؤسسة أو خارجها، وقد تهدد هذه الأخطار المباني، تجهيزات الإنتاج، الأثاث المكتبي، وكذلك الأرشيف ومن أهم هذه المخاطر، الحرائق والانفجارات والتي يؤدي حدوثها إلى التدمير الشامل لهذه الأصول.

**2-3-3) مخاطر تخص الأمن المالي للمؤسسة:** وتكون سواء نتيجة قرارات اتخذتها المؤسسة أو عوامل خارجة عن سيطرتها، وتراكم أثار هذه المخاطر قد يهدد بقاء المؤسسة واستمراريتها.

**2-4) المخاطر حسب طبيعتها:** تنقسم المخاطر حسب طبيعتها إلى:

**2-4-1) مخاطر اقتصادية:** هي مختلف التغيرات الفجائية التي قد تحدث في أي مؤشر اقتصادي يمس محيط المؤسسة وقد يسبب قيود كبيرة على نشاطها.

**2-4-2) مخاطر بشرية:** أي تلك التي يتسبب فيها فعل بشري، ويجب أن نميز بين:

- **مخاطر بشرية غير متعمدة:** أي ناتجة عن خطأ أو إهمال، سواء كان في لحظة وقوع الحادث أو قبل وقوع الحادث.

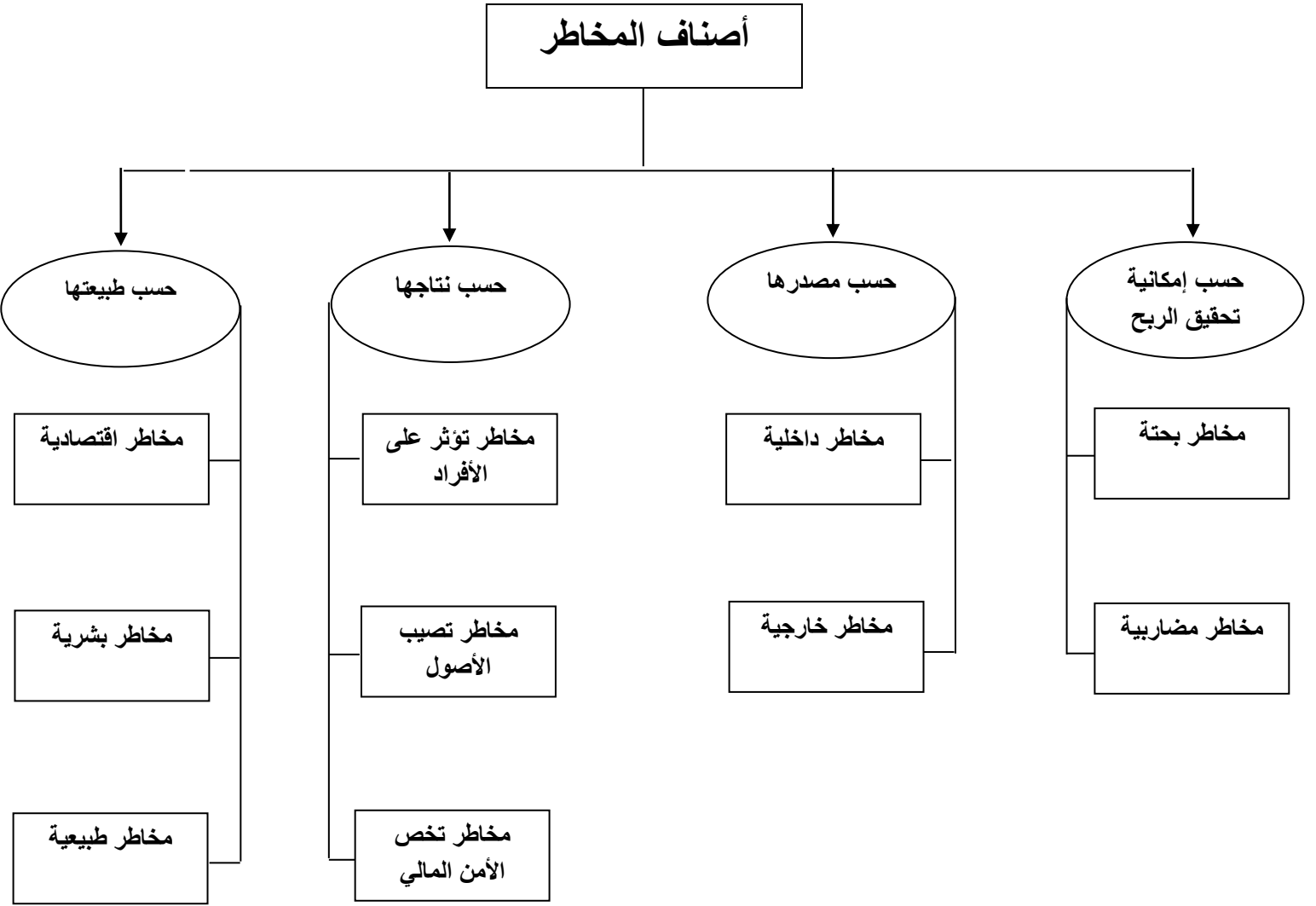
- **مخاطر بشرية معتمدة:** أي ناتجة عن فعل إرادي لشخص أو مجموعة أشخاص في أغلب الأحيان تكون بنية إحداث ضرر أو الاستيلاء على أصول المؤسسة يتعلق الأمر خاصة بأفعال إجرامية يعاقب عليها القانون.

**2-4-3) مخاطر طبيعية:** أي ناتجة عن قوى طبيعية، ومن الضروري أن نشير إلى أنه لا توجد كوارث طبيعية، ولكن أحداث طبيعية، ولكن النشاطات البشرية هي التي تضع الأصول والأشخاص في طريق هذه الأحداث مما يؤدي إلى وقوع كوارث، فوقع بركان في البحر لا يؤدي إلى كارثة بينما سيحدث العكس في حالة وقوعه في منطقة مكتظة بالسكان.

ويمكن تصنيف المخاطر في الشكل التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء محمد الطاهري، مرجع سابق ذكره، ص 25-26.

الشكل (2-2): تصنيف المخاطر



المصدر: فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص26.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر والخصائص المميزة لها

**1. مفهوم إدارة المخاطر:**

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تنوعت التعاريف حول مصطلح إدارة المخاطر إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحثية.

وعرفت إدارة المخاطر بأنها:



عملية تنفيذية بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة، ومهمة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية:

- الإستراتيجية: الأهداف عالية المستوى، والوقوف معها ودعمها.
- العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد.
- التقارير: الاعتماد على التقارير.
- الإذعان: الإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة.<sup>1</sup>

### كما عرفة لجنة COSO:

"تحليل وتحديد السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع".<sup>2</sup>

- كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها: "هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر

المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتحديات التي تؤثر على انجاز الأهداف"<sup>3</sup>

- وتعرف أيضا على أنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".<sup>4</sup>

وبالتالي فإن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، لتحديد قياسها ومراقبتها وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا.

### 2. الخصائص المميزة لإدارة المخاطر:

بإمكاننا أن نكسب فهما أفضل لوظيفة إدارة المخاطر وموقعها في المنظمة من خلال تمييز إدارة المخاطر عن الإدارة العامة وعن إدارة التأمين.

<sup>1</sup> احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص96-97.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص10.

<sup>3</sup> احمد حلمي جمعة، مرجع سابق ذكره، ص96.

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، مصارف) ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص51.

## 2-1). ما يميز إدارة المخاطر عن الإدارة العامة:

تختلف إدارة المخاطر عن الإدارة العامة من حيث نطاقها فرغم أن الإثنان يتعاملان مع المخاطر، إلا أن نوعية المخاطر التي يتعاملان معها تختلف، فالإدارة العامة المسؤولة عن التعامل مع كل المخاطر التي تواجه المنظمة، بما في ذلك من مخاطر المضاربة و المخاطر البحثية، على العكس نجد أن نطاق مسؤولية مدير المخاطر أضعف، حيث انه مقصور بالأساس على المخاطر البحثية فقط، أما المديرين العموميين فإنهم يتولون قيادة وتوجيه أصول المنشأة ودخلها، ويفوضون لمدير المخاطر مهام وواجبات مرتبطة بالمخاطر البحثية و يصبح مدير المخاطر مسؤولاً عن حماية أصول و دخل المنظمة من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثية، وبذلك فان مدير المخاطر مسؤول عن ذلك القسم من رسالة الإدارة العامة المرتبطة أو المتصل بالمخاطر البحثية.

## 2-2). ما يميز إدارة المخاطر عن إدارة التأمين:

مصطلح مدير المخاطر من مصطلح مدير التأمين إلا أن المصطلحات غالباً ما يتم استخدامها بدل بعضهما، دون إيلاء اهتمام كبير للدور الفعلي للفرد، وللتفريق بين مدير المخاطر ومدير التأمين ينبغي إتباع منهج وظيفي.

وتعني إدارة المخاطر بعد أن نشأت وتطورت انطلاقا من إدارة التأمين الأكثر ملائمة لإدارة المخاطر هو المخاطر البحثية أو الصرفة.

بعبارة أخرى لا يمكن لمدير المخاطر ان يتجاهل تلك المخاطر التي لا يكون التأمين ضدها، والمثال الجيد تلك الخسائر الناتجة عن قيام زبائن المحل التجاري بسرقة البضائع خلسة، فرغم أن هذه النوعية من الخسائر تمثل تعرضاً لخسارة بحثية إلا انه من الممكن أن يوجه التأمين ضدها على أساس اقتصادي ولذلك فإدارة المخاطر اشمل من إدارة التأمين من حيث أنها تتعامل مع كل المخاطر التي يمكن التأمين ضدها أو لا يمكن التأمين ضدها واختيار التقنيات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر<sup>1</sup>.

## المطلب الثالث: أهداف ومهام إدارة المخاطر

قسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء حيث سنتناول فيه كل من أهداف إدارة المخاطر في الجزء الأول، مهامها في الجزء الثاني، وفي الجزء الثالث سنتناول أهمية إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ذكره، ص55-54.

## 1. أهداف إدارة المخاطر:

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثل لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لأي مؤسسة، قد يكون لمعظم المؤسسات بالطبع أهدافا متعددة ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة أيضا وقد يكون للمؤسسة أو قسم بها رسالة واحدة مسطرة إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك أنها أهداف متعددة.

### ومن بين الأهداف المتعددة لإدارة المخاطر ما يلي:

- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالمؤسسة، والاطمئنان على أنها ضمن الحدود المقبولة والموافقة عليها؛
- التوصل إلى انسب وسيلة للسيطرة على الخطر، وتقليل تكلفة التعامل معه بناء على أسس علمية وعملية منهجية؛
- العمل على تفادي الخسائر والأحداث قبل وقوعها؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى الحد الأدنى؛
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة؛
- القضاء على القلق؛
- التخفيف من تأثير المخاطر؛
- تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

عندما تكون للمؤسسة أهداف معينة أحيانا تتناقض وتتعارض الأهداف مع بعضها، وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية ولذلك لا يكفي التعرف على أهداف إدارة المخاطر بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى.<sup>1</sup>

## 2. مهام إدارة المخاطر:

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:

- وضع إستراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر لوحدات العمل؛
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛

<sup>1</sup>رجو خيرة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2011-2012، ص71.

- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهتها؛
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح؛
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط؛
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛
- اختيار انسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الأفراد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طارق مفلح جمعة أبو حجير، القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، مصر، 2014، ص74.

## المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية:

إن تطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تعقيدا وتعرض لكم هائل من المخاطر لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بألية مناسبة، وذلك بتبني إجراءات شاملة لإدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الملائمة من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تتضمن أيضا مدقق الحسابات بهدف تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ودور المدقق هنا في تقديم المشورة والنصح للإدارة في مجال تقييم المخاطر من خلال التنسيق بين المدقق وإدارة المخاطر.

وعليه سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المخاطر البنكية، ماهية تسيير المخاطر البنكية وأخيرا خطوات تسيير المخاطر البنكية.

### المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء الأول تناولنا فيه تعريف المخاطر البنكية والثاني تطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر في البنوك أما الثالث فقد خصص أنواع المخاطر البنكية.

#### 1: تعريف إدارة المخاطر البنكية:

يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية: " بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وكما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها<sup>1</sup>

كما عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئات قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر كمايلي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- فهم المخاطر؛
- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

<sup>1</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 310.

- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف؛
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
- أن تخصيص رأبي المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر؛
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم؛
- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر<sup>1</sup>.

-وتعرف المخاطر البنكية بأنها: «احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها. أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه أثار سلبية، لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة، وتنفيذ استراتيجيته بنجاح، فالمخاطر البنكية هي إمكانية حدوث انحراف معاكس للأنشطة عن المخطط لها فيؤدي لإنحراف النتيجة المرغوبة والمتوقعة.

وبالتالي فإن المخاطر هي عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية حيث ان البنوك تفضل التدفقات المؤكدة وليس المتقبلة وان العائد يتناسب مع الخطر.

هذا وتعتبر إدارة المخاطر البنكية فن وعلم فأبي مصرف يرغب في زيادة عوائده عليه تحمل مخاطر أعلى والعكس صحيح، كما أن إدارة مخاطر أي بنك عليه أن توازن بين متطلبات تحقيق الربحية العالية ومتطلبات السيولة من جهة وبين تحقيق أعلى عوائد ممكنة من جهة أخرى فالمالك يريد الربح والمودع يريد السيولة<sup>2</sup>.

## 2: أهداف إدارة المخاطر البنكية:

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة البنكية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية استمرار البنك وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف.

<sup>1</sup> عصام نعمة قريط، دور الراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص29.

<sup>2</sup> شادي سلامة سلمان الحولي، إدارة المخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل، دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص28.

## تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

- 1- استقرار الأرباح والمكاسب:** حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- 2- استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في البنك.

**3- تعظيم قيمة المصرف:** تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.<sup>1</sup>

**4- تقليل القلق:** يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق الذي يشير له Mehr&Hedyes بأنه هدف: "النمو الهادئ ليلاً" راحة البال التي من معرفة انه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ولا تعرف الإدارة ما إذا قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا، فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، أن القلق يستنزف طاقة هائلة هاته الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى، راحة البال التي تأتي من الأمان التي تمنحه استراتيجية إدارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو والربحية.<sup>2</sup>

## 3: أنواع المخاطر البنكية:

تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

**1- المخاطر المالية:** وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفق لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة وما هم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

<sup>1</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص39.

<sup>2</sup> عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014 ص59.

## 1-1) المخاطر الائتمانية<sup>1</sup> RISQUES DE CREDITE

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ الاستحقاق ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائماً كالقروض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعارض نشاط البنوك حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده<sup>2</sup>.

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛
- أن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا إذ أن القروض الممنوحة لمنشأة الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض<sup>3</sup>.

وهناك عدد من العوامل التي تساهم في تحقق المخاطر الائتمانية:

### 1-1) عوامل خارجية:

- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين؛

<sup>1</sup> بوقرة رايح، حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005، ص5.

<sup>2</sup> عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص213.

<sup>3</sup> سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، (منهج علمي وتطبيق عملي)، منشأة المعارف، 2005، ص56.



• تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

### 1-2) عوامل داخلية:

• ضعف سياسة التسعير؛

• ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.<sup>1</sup>

#### 1-2-1). مخاطر السيولة :

تعرف مخاطر السيولة بأنها احتمال عدم قدرة البنك على توفير النقد اللازم للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها أي انه لا يستطيع توفير المال اللازم لمواجهة التزاماته المالية في الوقت المحدد، وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات وتتطلب إدارة مخاطر السيولة الموازنة ما بين استخدام أصول المصرف المالية للاقتراض أو لتلبية طلبات المودعين وتحظى إدارة السيولة الموازنة بقدر من الأهمية حيث من الممكن أن يعني أنه في حالة الفشل في إدارتها يعني سقوط البنك، لذلك تهتم البنوك بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق دون تحمله خسائر غير متوقعة.<sup>2</sup>

#### 1-2-2). خطر معدل الفائدة:

هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك.<sup>3</sup>

وتتساعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي:

• الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول؛

• تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية

لمتغيرات أسعار الفائدة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بوقرة رايح، حسين بلعجوز، مرجع سابق ذكره، ص4.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص198.

<sup>3</sup> بوعشة مبارك، "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2007، ص26.

<sup>4</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق ذكره، ص34.

#### 1-4). مخاطر عدم الملائمة:

أو ما يسمى بخطر عدم القدرة على الوفاء حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عند تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على انه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجزا في أمواله الخاصة ودمته المالية ونقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر و الخسائر المحتملة الوقوع بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه، وعليه فان خطر عدم ملاءة يستلزم عدم السيولة أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك ، وبصفة عامة عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة و الكافية لمواجهة الخسائر الممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة.

إن هذا الخطر يتوفر في جانب البنك وليس في جانب المقترض لأنه في هذه الحالة وبسبب عسر المقترض وعدم ملاءته يترتب خطر الائتمان وليس خطر عدم الملاءة إلا أن سبب الوقوع في خطر عدم الملاءة قد يرجع لتحقيق خطر الائتمان السابق الذكر إعمار مدينه قد يؤدي إلى إفساره واختلال وضعيته المالية وما هذا إلا دليل على ترابط المخاطر البنكية بحيث أن خطر القرض قد يتحول إلى خطر عدم ملاءة البنك والى خطر النظام كما يرجع كذلك إلى أسباب أخرى كسوء تسيير الأموال الخاصة وأموال الغير أو لأي سبب آخر داخلي أو خارجي<sup>1</sup>.

#### 1-5). مخاطر سعر الصرف:

هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات، إن قياس مخاطر سعر الصرف على العملات على درجة كبيرة من الأهمية من اجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وعليه على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.<sup>2</sup>

#### 1-6). خطر السوق:

المخاطر السوقية كما عرفها «pmorgon.j» هي عدم التأكد المتعلق بالمكاسب الناشئة عن تغيرات وظروف السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة والسيولة السوقية، ووفق لنظرية المحفظة يقصد بالمخاطر السوقية تلك المخاطر المنتظمة التي لا يمكن التخلص بالتنويع ويعبر عنها بـ «B» أو تقلب عائد

<sup>1</sup>قاصدي سوريا، قواعد الاحتياط من المخاطر البنكية في النظام المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص29-30.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص614.

سهم او محفظة مالية بالنسبة للعائد على المحفظة السوقية وبقدر ما يستطيع البنك أن يتحوط من مخاطر محفظته المالية من خلال التنوع الجغرافي والتنوع في المنتجات او الدخول في عقود المشتقات فان المخاطر تتخفف.<sup>1</sup>

## 2. المخاطر الغير مالية:

هي مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي لتأدية وتقديم الخدمات البنكية والتي تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تصل إلى حد الإفلاس وتتمثل هذه المخاطر في.

### 2-1). المخاطر التشغيلية:

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة والكوارث الطبيعية.<sup>2</sup>

### 2-2). المخاطر الاستراتيجية:

تعرف المخاطر الاستراتيجية على أنها تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي.<sup>3</sup>

ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيهه استراتيجي مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.

### 2-3). مخاطر قانونية:

وهي عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن حدوث التزامات مفاجئة، وغير متوقعة، أو انخفاض قيمة أصولها، وذلك بسبب عدم وجود القواعد القانونية أو لعدم دقة هذه القواعد حال وجودها، أو لعدم كفاية

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص151.

<sup>2</sup> عصام نعمة فريظ، مرجع سابق ذكره، ص23.

<sup>3</sup> احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، مصر، ص243.

المستندات القانونية الموجودة لدى المصرف، أو لدخول أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم لها قواعد تشريعية بعد.<sup>1</sup>

## 2-4). مخاطر تنظيمية:

هي المخاطر الناجمة عن التدابير التنظيمية في البنك، فقد يؤدي سوء تنظيم العلاقات مع الزبائن مثلا إلى فقدان بعضهم، كما تنتج عن سوء ربط الوظائف فيما بينها وبطيء تبادل المعلومات ما بين الأقسام والفروع آثار سلبية على أداء البنك، هذا فضلا عما يؤدي إليه سوء التنظيم من اضطراب في العلاقات ما بين العاملين وإدارة البنك.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: ماهية تسيير المخاطر البنكية

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند قيامها بنشاطها ومن أمثلتها مخاطر الائتمان، مخاطر عدم السيولة بالإضافة إلى مخاطر أخرى لذا وجب على البنوك العمل على تسيير مختلف هذه المخاطر من أجل ضمان سلامة العمليات البنكية والمالية وربحياتها.

#### 1. تعريف تسيير المخاطر البنكية:

يعرف على أنه: "العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها " ومن ثم فإن تسيير المخاطر هو العمل على تقليل أو تدنية المستوى المطلق للمخاطر".<sup>3</sup>

كما يعرف أيضا على أنه: "العملية المستمرة لتحديد وقياس وتسيير احتمالات التعرض للمخاطر".<sup>4</sup>

من خلال ما سبق يمكن تعريف عملية تسيير المخاطر البنكية على أنها: "العمل على تحقيق الأرباح المتوقعة والمرجوة من خلال تدنية مختلف المخاطر التي تواجه البنك من خلال إجراءات تتمثل في تحديد، قياس، ضبط ومراقبة للمخاطر.

#### 2-وظيفة تسيير المخاطر البنكية:

تتركز مهام تسيير المخاطر البنكية في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، مرجع سابق ذكره، ص 88.

<sup>2</sup> رجيب حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص212.

<sup>3</sup> محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص65.

<sup>4</sup> أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص282.

بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا للبنك للمناقشة، من المسؤوليات الأخرى الرئيسية لتسيير المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق.

إن استحداث مديرية مركزية للمخاطر على مستوى كل بنك من شأنه أن يمكن من تقليل المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية، لذا فالهدف الرئيسي لتسيير المخاطر هو دعم التسيير العام للبنك ليتمكن من تحديد المخاطر تحديد صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل.<sup>1</sup>

### 3- مبادئ إدارة المخاطر البنكية:

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة من هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم في عضويتها 125 مصرفا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم "لجنة قواعد إدارة المخاطر" والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ السبعة لإدارة المخاطر.<sup>2</sup>

والتي يمكن للبنوك استخدامها لتسيير مخاطرها، والتي تم إجمالها فيما يلي:

### 3-1) مسؤولية مجلس الإدارة

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسيير بأسلوب فعال، وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة ومراقبة المخاطر.<sup>3</sup>

### 3-2) إطار إدارة المخاطر:

يجب أن يكون لدى المصرف إطارا مرجعيا لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمولية والاتساق، ويجب على الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> سمير الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص17.

<sup>2</sup> عصام نعمة فريط، مرجع سابق ذكره، ص30.

<sup>3</sup> زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص92.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

### 3-3) تكامل عملية إدارة المخاطر:

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فإن التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لأن هناك تداخلاً بين المخاطر التي يواجهها المصرف ويهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

### 3-4) محاسبة خطوط الأعمال:

من المعروف أن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكّلة لعمل المصرف، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق كل من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة لمسؤولية عن أعمال نشاطه من أرباح وخسائر، لذلك وكما يتم محاسبته على نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب ومسؤول على النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من توفر الفهم والإدراك للمدراء والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الخاطئة وتأثيرها على أهداف المنشأة، ويجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقيق هذه المخاطر وأن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة على هذه المخاطر.<sup>1</sup>

### 3-5) تقييم وقياس المخاطر:

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وضعية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عملياً وممكناً، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شادي صالح البرجمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2012، ص 30-31.

<sup>2</sup> مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق ذكره، ص 124.

### 3-6) المراجعة المستقلة:

إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة تتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر، وعليه يتوجب القيام بصورة دورية بمراجعة مدى فعالية أعمال تسيير المخاطر، وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللزوم.<sup>1</sup>

### 3-7) التخطيط للطوارئ:

على إدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة، والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفي وفعال وفي الوقت المناسب.

إن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن الأمثلة على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالبنك والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية، والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم عملية مراجعة خطط الطوارئ بشكل دوري ومنتظم، الجدير بالذكر انه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة البنوك مع ضرورة مراعاة ما يلي:

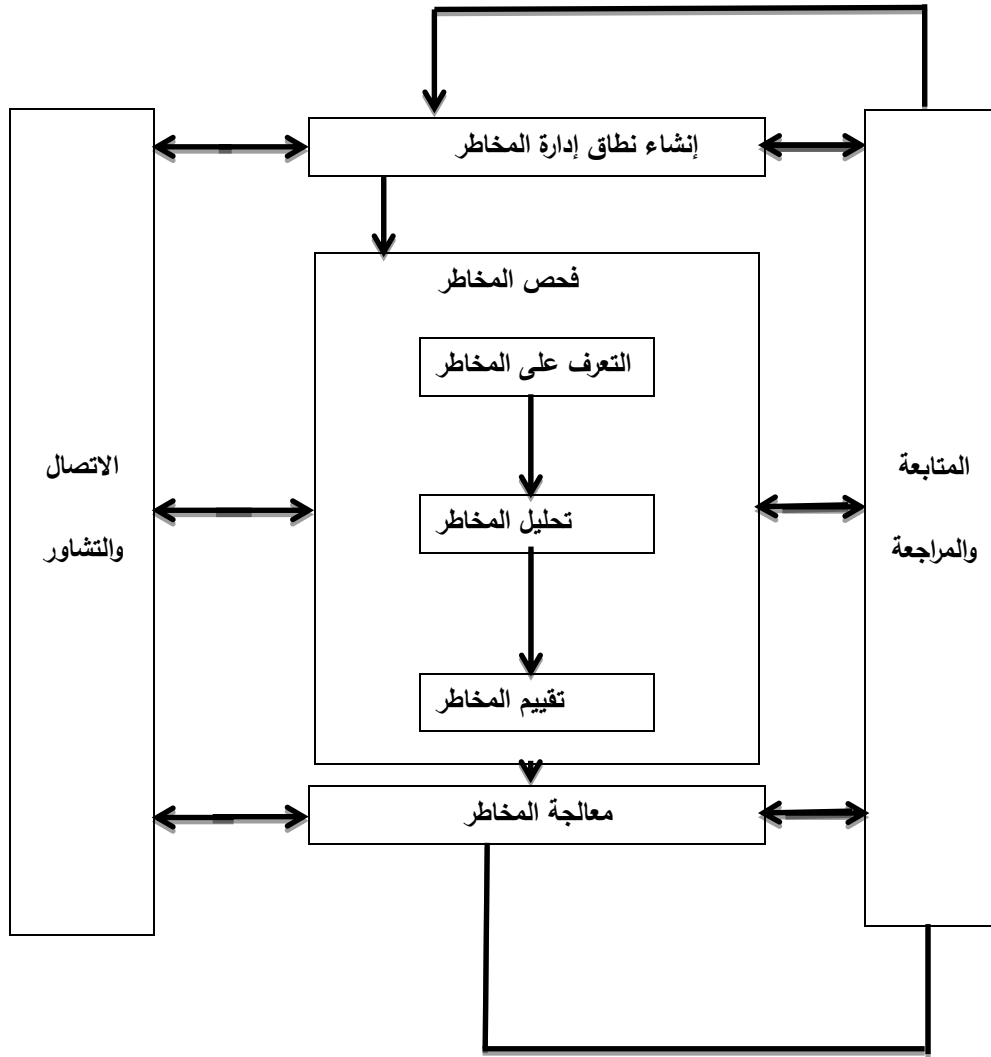
- حجم الأنشطة وانتشارها؛
- طبيعة النشاط؛
- مدى تعقد العمل والنشاط؛
- الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال ادارة المخاطر.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: خطوات تسيير إدارة المخاطر.

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح، والفعال لابد من تحديد الخطوات العملية والعلمية الضرورية لذلك ويطلق على هذه الخطوات الإطار العام لإدارة المخاطر ويمكن توضيح خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

<sup>1</sup>نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، (موسوعة بازل 2)، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005، ص31.  
<sup>2</sup>مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق ذكره، ص125.

الشكل رقم (2-3): خطوات عملية تسيير إدارة المخاطر.



**المصدر:** عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية لتطبيق حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير

في المالية والمحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2009/2008، ص

.126

### 1-خطوات عملية إدارة المخاطر Risc management procès

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تعمل على تطبيق الأساليب الأساسية التالية:

- إنشاء نطاق إدارة المخاطر؛
- تحديد، وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة المصرف؛



● معالجة ومراجعة أداء إدارة المخاطر؛

● إجراءات الاتصال والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل والإبلاغ ضمن

التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص؛

وفيما يلي نذكر أساسيات منهج عمل إدارة المخاطر: <sup>1</sup>

### 1-1 إنشاء نطاق إدارة المخاطر. Establishing the context.

هي عبارة عن المحددات والاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة

المخاطر وتتمثل في:

1-1-1 الاعتبارات الداخلية: عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها.

1-1-2 الاعتبارات الخارجية: ومن أمثلتها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي

المعمول به... الخ.

### 2-1 فحص المخاطر: Risc acensement

وتتضمن هذه المرحلة النقاط التالية:

1-2-1 التعرف على المخاطر: Risc identification على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر

ومناطقه والآثار المترتبة عنه، الهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تحسين

منع تخفيض أو حتى إزالة هدف أو أهداف المؤسسة من التحقق.

ومن أدوات التعرف على المخاطر نجد السجلات الداخلية، استقصاءات تحليل المخاطر، خرائط تدفق العمليات،

تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة المؤسسة، المقابلة الشخصية... الخ<sup>2</sup>

1-2-2 تحليل المخاطر Risc analysais: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس

الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير

هامة.<sup>3</sup>

1-2-3 تقييم المخاطر: Risc Evaluation بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير

المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء

على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تضاف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

1-3-3-2-1 المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية

وسوف ينتج عنها الإفلاس.

<sup>1</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق ذكره، ص39.

<sup>2</sup> د. حسين يرقى، امير علي عبد الصمد، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق الحوكمة، ملتقى وطني حول مهنة التدقيق في الجزائر، واقع وآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة سكيكدة 11، 12 أكتوبر 2010، الجزائر، ص210.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ذكره، ص 61.

### 1-2-3-2) المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس

ولكنها سوف تستلزم من البنك خطط طوارئ لمواصلة النشاط.

### 1-2-3-3) المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة

الناجمة عنها دون أن يتسبب ذلك في خسائر مالية.

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة الموالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة حجمه، مدته احتمالية حدوثه، إن التقييم الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر<sup>1</sup>.

### 1-3) معالجة المخاطر : Risk treatment

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، فهي المرحلة التي

يحدد فيها اتخاذ قرار بشأن المخاطر، ومن بين هذه التقنيات نجد التحاشي، الخفض، الاحتفاظ، التحويل وعند محاولة تقرير ماهية التقنيات الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، تدرس حجم الخسائر المحتملة ومدى احتمال حدوثها والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها عند استعمال تقنية ما، أي إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم على أساس أفضل للمعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة يتم اتخاذ القرار<sup>2</sup>.

### 1-4-) المتابعة والتدقيق : MonitoringAholReview

تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما التدقيق الذي يقوم من طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون مدقق داخلي مستقل أو من خلال مدقق خارجي والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها.

ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين هما:

- أن عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لآخر وفقاً للتغير في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفق للتغيرات في إدارة المخاطر؛
- هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا يجب متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

<sup>1</sup> الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصرف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص21.

<sup>2</sup> حسين برقي، أمير علي عبد الصمد، مرجع سابق ذكره، ص211.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للمخاطر، وإجراءات التحكم بها وإجراء مراجعة دورية للسياسات ومدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف، كما يجب التعرف على التغييرات الحاصلة فيه، والتأكد من عمل التعديلات الملائمة لهذه التغييرات، ولا بد من تحديد عملية المراجعة والمتابعة كما يلي:

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها؛
- ملائمة الإجراءات المتبعة لعملية فحص الأخطاء؛
- الوصول إلى قرارات أفضل في عملية فحص وإدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل<sup>1</sup>.

### 1-5) الاتصال والتشاور:

يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سابق ذكره، ص41.

<sup>2</sup> - The institute of risk for standardization « risk management principles and guidelines on implementation » Switzerland M2008.p9

## المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر

من خلال ما تم طرحه في المبحث الثاني رأينا أن البنوك تواجه العديد من المخاطر التي قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك وجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة.

كما أن هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، فيعتبر التدقيق الداخلي في المنشأة دور فعال لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي، فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى تحسين عمليات البنوك، كما يعد أيضا نهج منضبط ومنهجي للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر في البنوك.

ارتأينا تقسيم هذا المبحث كما يلي: المطلب الأول نتطرق فيه إلى مخاطر التدقيق أما المطلب الثاني العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية وفي المطلب الثالث دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية.

### المطلب الأول: مخاطر التدقيق

إن مفهوم مخاطر التدقيق مستمد من منطلق احتمال وجود حالات الغش والأخطاء في البيانات المالية للمؤسسة، وبالتالي يجب اكتشافها من طرف المدقق ولا يزال هذا الهدف موجود بسبب أن قدرة المدقق في التأكد من صحة المعلومات المالية أمر غير مطلق نظرا لعدة عوامل تعود إلى الجانب النظري لمهنة التدقيق وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعاريف مخاطر التدقيق والعناصر المكونة له.

#### 01-تعريف مخاطر التدقيق:

توجد عدة تعاريف لمخاطر التدقيق منها:

\* عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه "الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية"<sup>1</sup>

\* كما عرف " بأنه احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضع الفحص، وذلك بسبب فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها "

<sup>1</sup>أحمد محمد نور، مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66.

\* وتعرف أيضا " بخطر قيام المدقق بإصدار رأي غير ملائم في القوائم المالية نتيجة لضعف حالة التأكد لديه، بمعنى أن يصدر المدقق رأي غير صحيح في القوائم المالية كأن يصدر رأيا إيجابيا بخصوص قوائم مالية فيها أخطاء مادية نتيجة لعدم قدرته على اكتشاف هذه الأخطاء أو العكس قد يصدر رأي متحفظ في قوائم مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية أو ذات أهمية نسبية " <sup>1</sup>.

ويمكن اختصار مفهوم مخاطر التدقيق بالنقاط التالية:

- الخطأ أو الاحتيال الذي يحدث (المخاطر الملازمة)؛
- الخطأ أو الاحتيال الناتج عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة)؛
- الخطأ أو الاحتيال الذي لا يتم اكتشافه من قبل مدقق الحسابات (مخاطر الاكتشاف).

## 02-مكونات مخاطر التدقيق:

أو ضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم 400 والخاص بالرقابة الداخلية وتقييم المخاطر والصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) على أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي: <sup>2</sup>.

- المخاطر الضمنية (المخاطر الملازمة، الخطر الطبيعي)
- مخاطر الرقابة (المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية)
- مخاطر الاكتشاف (المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق)

## 1-2 المخاطر الملازمة: Inherent Risk

يعتبر الخطر الملازم من مكونات خطر التدقيق و عوامل و مؤثرات هذا الخطر لا يمكن تجاهلها عند تخطيط عملية التدقيق، و نظرا لهذا الدور فقد اهتم به عديد من المنظمات المهنية و منها تعريف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين ( AICPA ) بأنه قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، و يكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، و ذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية، و يمكن القول بأن الخطر الملازم هو تقدير المدقق لاحتمال وجود

<sup>1</sup>د. شعبان إبراهيم نسمان، مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص 49.

<sup>2</sup>أحمد محمد نور، مرجع سابق ذكره، ص68.

أخطاء أكثر من الحد المقرر قبوله و قد يوجد في عملية مالية أو في رصيد حساب أو في معاملة أو جزء منها و ذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به.<sup>1</sup>

## 2-2 مخاطر الرقابة

وهو الخطر المرتبط بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، لذلك يقصد بالمخاطر الرقابية خطورة أو احتمالية أن لا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائم المالية بسبب عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المراد إجراء عملية التدقيق فيها، كما تنتج مخاطر الرقابة بسبب عدم الاعتماد على دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لإجراء عملية التدقيق، فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفعالية تصميم و تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة و المتعلقة بإعداد القوائم المالية و يتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية، نظرا للقيود الملازمة لنظام الرقابة الداخلية.<sup>2</sup>

يرجع وقوع هذه الأخطاء إلى الآتي<sup>3</sup>

- درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- عدم الالتزام بإجراءات هذا النظام؛
- فشل إجراءات هذا النظام في الكشف عن الأخطاء؛
- فشل العنصر البشري في الإيفاء بالتزاماته الرقابية؛
- ضعف مقومات النظام في المؤسسة؛
- عدم التوافق بين الإجراءات والواقع الفعلي له؛
- الخلل في التصميم الذي يعود لطبيعة العنصر البشري.

## 3-2 مخاطر الاكتشاف: Détection Risk

إن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات هي البحث و الكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل إن فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الاكتشاف، إذ أن مخاطر الاكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق و على تفسير النتائج التي توصل إليها،

<sup>1</sup>د. شعبان إبراهيم نسمان، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>2</sup>فهييد محسن البصيري، مدققوا الحسابات والأزمة المالية، مداخلة مقدمة لمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة لبنان، 2009.

<sup>3</sup>محمد توهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص128.

ولا يمكن لمدقق الحسابات خفض قيمة مخاطر الاكتشاف إلى الصفر في أي حال من الأحوال وذلك بسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والافصاحات والحسابات وقد تكون الإجراءات التي قام بها المدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح.

ترتبط مخاطر الاكتشاف بشكل مباشر بإجراءات التدقيق ومن الممكن تعريفها على أنها عدم قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية وذلك من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها.<sup>1</sup>

ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى:

- الجهل بالمعايير المهنية لتدقيق الحسابات؛
- استعمال أدلة إثبات غير قائمة على فرص القابلية للتدقيق (أي لا يكون لوجودها معنى أو سبب)؛
- استعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة؛
- الاستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقها؛
- الاختيار السيء للعينة؛
- عدم كفاية حجم العينة؛
- التخلي عن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أو اعتبار التكلفة.<sup>2</sup>

### 3 - نموذج مخاطر التدقيق لأغراض التخطيط:

بناء على مكونات خطر التدقيق يتعامل المدقق مع بعض النماذج الرياضية والتي تمكنه من جمع أدلة التحقيق، ويستخدم نموذج المخاطر بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها، ومن أكثر النماذج استخداماً هو النموذج التالي

#### 3-1 مخاطر التدقيق المقبولة AAR : المخاطر الملازمة IR \* مخاطر الرقابة \* مخاطر الاكتشاف DR

وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تقبلها، ويتم تحديد هذه المخاطر حسب الحكم المهني للمدقق ودرجة استعداده لتحمل المخاطر.

<sup>1</sup>رائد صلاح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 28.  
<sup>2</sup>محمد توهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

أما من ناحية تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة فيمكن استخدام النموذج التالي:

### 3-2 مخاطر الاكتشاف المخططة: مخاطر التدقيق المقبولة/ مخاطر الرقابة\* المخاطر الملازمة.

وبتطبيق هذا النموذج يتبين أنه كلما زادت مخاطر التدقيق المقبولة كلما زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المدقق، ومن ناحية أخرى كلما زادت المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تقل مخاطر التدقيق المقبولة وبالتالي تزداد نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية.

ومن ناحية أدلة التدقيق توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف وبين أدلة الإثبات، بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف والتي يتم تخصيصها لتأكيد معين زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد والعكس صحيح.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية:

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف، فقديمًا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، و لكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام و التكامل التنظيمي مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منهما، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطًا وثيقًا، كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها و هذا الأخير يمثل إطار التعاون الملائم بينها و بين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية : التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط و المراقبة.

وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

### 1 - مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

<sup>1</sup>شعبان إبراهيم نسمان، مرجع سبق ذكره، ص 53.



## 2 - مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

## 3 - مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

## 4 - مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

## 5 - مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

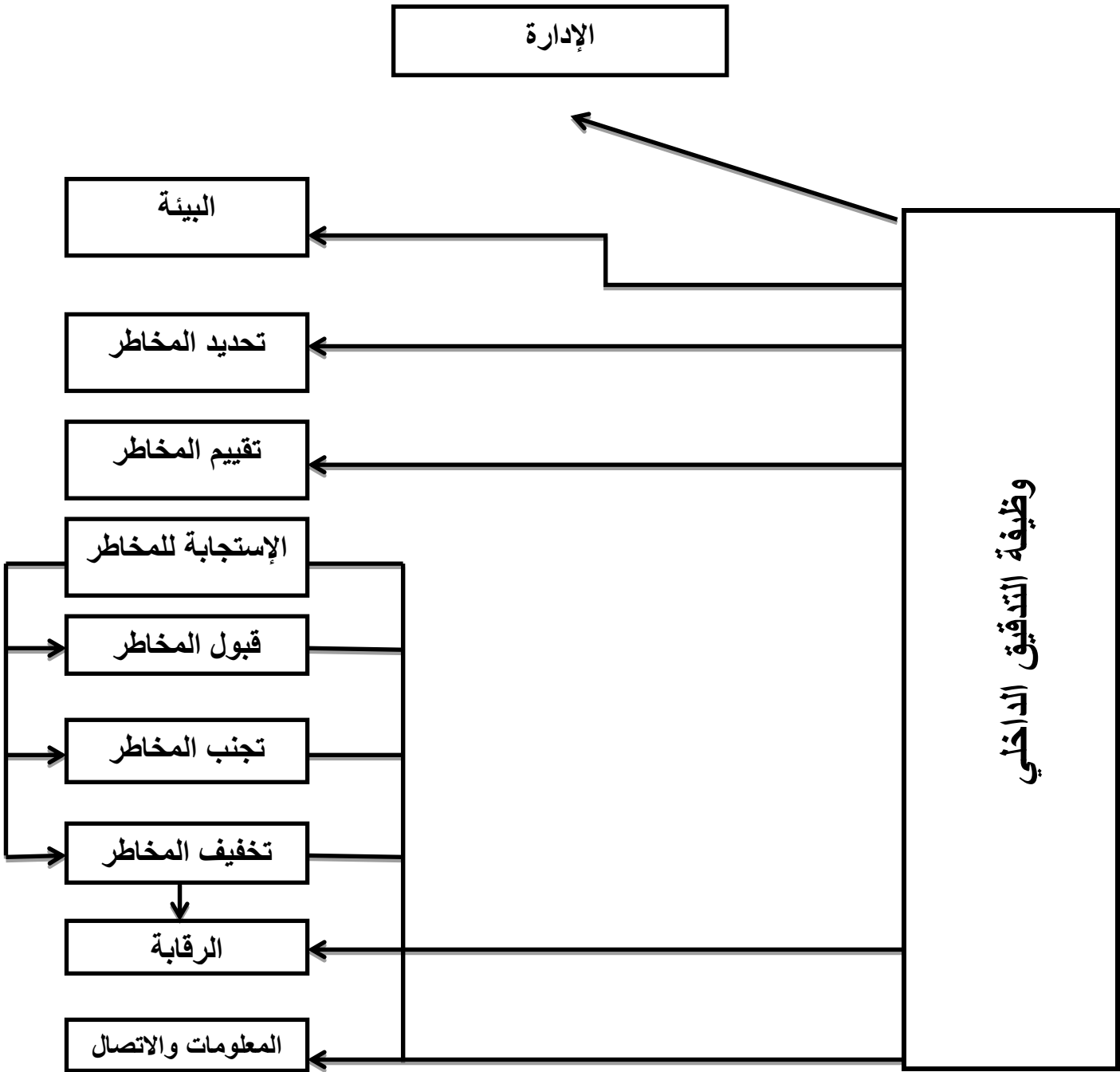
يلعب التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر. ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره، ويلعب

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ذكره، ص123.

التدقيق في هذه المرحلة دورا هاما من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك. ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>شادي صالح البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الشكل رقم (2-4): دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر



المصدر: شادي صالح البرجيمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، منكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 83.

من الشكل رقم (2-4) نلاحظ أن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحققها فعلا وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

## 1 العوامل الرئيسية الواجب أخذها عند تحديد دور التدقيق في إدارة التخطيط:

\* تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛

\* القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة،

كما أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار أيضا إلى

الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على

المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر: <sup>1</sup>

- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر؛
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- تقييم عمليات إدارة المخاطر؛
- تقييم عمليات الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي: <sup>2</sup>

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية (compliance test)؛
- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح؛
- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.
- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخصا للبيئة الرقابية بالوحدة بالإعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛
- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

كما حدد معهد المدققين الداخليين الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يمارسها

في عملية إدارة المخاطر والإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها وليست من اختصاصه في هذه العملية

<sup>1</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>2</sup> إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2011، ص 44.

التي تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في خدماته للبنك وبيبين المعهد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق الداخلي كما يلي:<sup>1</sup>

\* الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- الدور الوظيفي والتخصيصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:
- تقديم تأكيد للبنك حول فعالية وكفاءة عملية غدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- مراجعة عملية إدارة المخاطر.

\* الدور الوظيفي والتخصيصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر :

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر؛
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة فب الاستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوجيهها؛
- المحافظة على إطار عملية المخاطر وتطويره؛
- تأييد ودعم القائمين على إدارة الخاطر؛
- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

\* الدور المرفوض لإدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

- تحديد المخاطر الجوهرية، تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرتها؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر، تنفيذ إجراءات الإستجابة للمخاطر، تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

<sup>1</sup>شادي صالح البحيري، مرجع سابق ذكره، ص 82.

## خلاصة

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء، بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة و إضافة قيمة للبنك، كما يعمل على تقييم و تحسين إدارة المخاطر، و تحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من المعايير، كما يجب أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر، و تزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقييمات المخاطر و تأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر، وتتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقييم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر.

ولغرض تسيير هذه المخاطر وجب على البنوك ان تتبع مجموعة من المبادئ والخطوات، وذلك للحد من هذه الأخطار بمساعدة من المدقق الداخلي.

## الفصل الثالث

التفكير الداخلي والمخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**تمهيد:**

تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة، وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك نظرا للحجم الكبير للمعاملات وكذلك للحجم الكبير للمعاملات، وكذلك لدراسة آليات التحكم في المخاطر المتعلقة بتلك العمليات وذلك من خلال التدقيق الداخلي الذي يلعب الدور الأساسي في إدارة مختلف المخاطر، وقد حصرنا مجال الدراسة على مستوى مفتشية التدقيق رقم-182-الكائن مقرها بـ نهج هواري بومدين أم البواقي.

وهذا بهدف توضيح العلاقة والدور بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك وذلك بتجسيدها في بع الحالات من بينها كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر وهذا بهدف دراستها بشكل جيد وتجنب البنك الوقوع في مخاطر مستقبلية

ولهذا فقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث يقوم المبحث الأول في التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما يعالج المبحث الثاني نتائج الدراسة الميدانية والمبحث الأخير يعالج تفسير ومناقشة الدراسة الميدانية.



## المبحث الأول: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نتعرض في هذا المبحث الى دراسة حالة بنك فلاحة والتنمية الريفية (BADR) بشيء من التفصيل وذلك من خلال التعرف بالبنك والوقوف على مختلف انشطته لاسيما وظيفة التدقيق الداخلي،

وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية للأسباب التالية

- استحالة اجراء دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، والخاصة بولاية ام البواقي وذلك لعدم توفر مصلحة التدقيق الداخلي في كل الوكالات البنكية في الولاية ماعدا بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السمعة التجارية للبنك داخليا وخارجيا؛
- حجم الزبائن وتنوعهم (تجار، صناعيين وموظفين ...) بسبب الحملات الاشهارية التي يقيمها البنك وتنوع خدماتها؛
- التسهيلات المقدمة، وفرصة الاطلاع على الوثائق، على مستوى مصلحة التفتيش والتدقيق الجهوية؛
- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية حسب التقرير الذي نشرته مجلة قاموس البنوك "Banker Almanach" طبعة 2001، وذلك من حيث توزيع وكثافة شبكته ويحتل البنك حسب نفس المجلة المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف؛
- يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الفعالة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية محليا وعالميا، وذلك بتنوع مجالات نشاطه.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر

يعتبر النظام 08-11 المتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر 2011 الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر والذي جاء لتعديل نظام بنك الجزائر رقم 02-03 الصادر سنة 2002 حيث تضمن النظام مجموعة من المواد تهدف الى تحديد مضمون التدقيق الداخلي الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية اقامته، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها

\*ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد التدقيق الداخلي، عن طريق تكييف مجموعة من الاجهزة المذكورة فيه، مع طبيعة وحجم نشاطها، أهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها [ المادة 5 من نظام 8-11 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011] حيث يهدف تدقيق العمليات والإجراءات لداخلية خاصة في أحسن الظروف الأمنية والمصادقية والشمولية الى [المادة 6 من النظام 08-11 المؤرخ 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011]؛

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية التنظيمية، للمقياس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول؛
  - مراقبة نوعية أنظمة الإتصال؛
  - مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر، والتقيد بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى؛
  - مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول المقدمة لبنك الجزائر واللجنة البنكية او المخصصة للنشر؛
  - مراقبة شروط تقييم وتسجيل، حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية، لاسيما بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية؛
  - أما المادة 07 من هذا النظام تنص بموجبها على تنظيم البنوك والمؤسسات المالية لأنظمتها الخاصة بالمراقبة بشكل يمكنها من:
  - ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية لضمان الانتظام والأمن وتصديق العمليات المحققة وكذا احترام التعليمات الأخرى او التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر، من كل طبيعة والمرتبطة بالعمليات؛
  - مراقبة الانتظام ومطابقة العمليات وفقا لدوريات مناسبة وكذا التقيد بالإجراءات وفعالية التنظيمات المذكورة في الفترة السابقة لاسيما ملائمتها لطبيعة مجموعة المخاطر المرتبطة بالعمليات.
- وتطبيقا لأحكام المادة 7 نصت المادة 8 على:
- 1-ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل المتضمنة:
- أعوان على مستوى المصالح المركزية والمحلية مخصصين لهذه الوظيفة؛
  - أعوان اخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية.
- 2-ممارسة رقابة دورية من طرف أعوان مخصصين غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه.
- المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تم انشاؤها بموجب المرسوم رقم 82-106 في

13مارس1982.

BADR هي شركة مساهمة براس مال قدره 2.200.000.000.000DA مسؤولة عن توفير المشورة و

المساعدة الاقتصادية في استخدام وإدارة الموارد المتاحة للمؤسسات العامة.

وبموجب قانون النقد والقرض 10/90، في 14 افريل 1990، أصبح BADR شخص اعتباري يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات منح قروض، وكذلك توفير وسائل الدفع للعملاء والإدارة. منذ عام 1990، زاد راس مال البنك عتبة DA 3.300.000.000.00

كما ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد البنوك العامة التي مهمتها هي تنمية الزراعة وتعزيز عالم الريف، تألف في البداية من 140 فرعا المباعة من قبل BNA، شبكتها لديها حاليا 300 وكالة و39 مكتب إقليمي وأكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كما أن كثافة شبكتها واهمية موظفيها جعل BADR أول بنك للتواصل على مستوى الوطن.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على فتح 50 وكالة جديدة قبل نهاية السنة المقبلة حسبما أعلنه بمعسكر الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة المالية بوعلام جبار وأوضح بوعلام في لقاء صحفي على هامش زيارته لهياكل البنك بالولاية ان مؤسسته تعتبر حاليا الأكثر انتشار من حيث عدد الوكالات على المستوى الوطني ب 300 وكالة بنكية وتسعى لفتح 125 وكالة جديدة من بينها 50 وكالة جاري العمل على فتحها وتشمل وكالتين بولاية معسكر

### 1-اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من اجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بتغيرات جذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعل مؤسسة بنكية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

تم انشاء BADR لتلبية ضرورة اقتصادية، ولدت من إرادة سياسية لإعادة هيكلة النظام الزراعي وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى معيشية سكان الريف، حيث تتمثل الأهداف والمهام الرئيسية للبنك فيما يلي:

#### 1-1.اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

من اهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- تحسين العلاقات مع العملاء؛
- تحسين نوعية الخدمات؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر؛

- ضمان تنمية منسجمة للبنك في مختلف الأنشطة؛
- توسيع وإعادة تنظيم شبكته؛
- رضا عملائه من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي إحتياجاتهم؛
- التكيف وإدارة ديناميكية لتحقيق الإنتعاش؛
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات؛

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهيكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوهه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الألى كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- توفير الموارد الزراعية بأقل تكلفة وربحية هذه القروض، وتنوعها وفقا للقواعد

الإحترازية؛

- العمل من أجل إستعادة الحيوية؛
- المرونة في إدارة السيولة بالدينار والعملات الأجنبية على حد سواء؛
- تنمية الأرباح من خلال توليد خدمات جديدة؛
- تحسين إنتاجية كل مستوى من المعاملات اليومية ومعالجتها؛

## 1-2. المهام الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن إختصار مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

- تجهيز جميع المعاملات الإئتمانية والصرف الأجنبي والخزانه؛
  - فتح حسابات لأي شخص تقدم بالطلب؛
  - إستلام الودائع على إختلاف أنواعها؛
  - المشاركة في جميع المدخرات؛
  - ضمان تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية والحرفية الزراعية؛
  - التحقق من السلطات الرقابية من إمتثال المعاملات المالية للشركات المقيمة؛
- تماشيا مع القوانين والقاعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجارية العمل بها؛
- إنشاء خدمات بنكية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض؛
- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار؛
- تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات بنكية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكافئ الموارد، مع محاولة الحصول على إمتيازات ضريبية.

## 2- إستراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولى ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

### 2-1. المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات:

تنقسم المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات إلى القطاعات الإستراتيجية ومرجعية النشاطات الإستراتيجية.

#### 2-1-1. القطاعات الإستراتيجية

- الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:
- قطاع الفلاحة؛
- قطاع الصيد البحري والموارد المائية؛
- تمويل برامج التنمية الريفية؛

\*يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك؛
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛

- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL)؛

- القروض للمهن الحرة في المناطق الريفية.

## 2-2-2. مرجعية النشاطات الإستراتيجية:

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها؛
- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها؛
- صناعة العتاد الفلاحي؛
- الصناعات الغذائية العامة؛
- تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية؛
- تنمية العالم الريفي.

## 2-2. معالجة ملفات القروض:

2-2-1. البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة

بالقطاعات الاستراتيجية والسهر على الإحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين

دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة، وعالجتها بالسرعة الملائمة لكل الهيئات

المعينة وإحترام المهل المحددة، هذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

2-2-2. نسبة الفائدة على اعلى القروض البنكية تحدد على أساس تعريفه محددة دوريا من طرف

البنك، هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

## 3- تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدماته عن طريق أزيد من 300 وحالة إستغلال موزعة عبر كامل

التراب الوطني، مجموعة من الوكالات يرأسها فرح جهوي GRE<sup>I</sup> يقوم لإدارة نشاطاتها وتنظيم عملها، كما

يتكفل أيضا ببعض الملفات الثقيلة التي تعجز عنها، كالقروض الموجهة للمؤسسات، هذا بالنسبة إلى المراكز

الفنية ما عن الإدارة العليا للبنك، فتكون من مديرية عامة مركزية، تساعد في أداء مهامها مجموعة من

المديريات المساعد هي DGA<sup>II</sup>:

- المديرية العامة المساعدة للموارد للقروض؛
- المديرية العامة المساعدة المختصة بالإعلام الآلي المحاسبة والخزينة؛

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الملحق رقم (1)

### المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعاً للتعليمية الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه: "يتم تأسيس من كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها". وبناءً على ذلك، تحتوي مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

يتمثل قسم التدقيق للتعليمات والإجراءات القانونية والقواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

### 1- برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل

تتبع خلية التدقيق برامج دورية أو مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

#### 1-1. برنامج التدقيق السنوي

يصاغ برنامج التدقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة  $n-1$  وتتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري

- يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:
- لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاضطلاع بها في السنة؛
- الهدف من القيام بعملية التدقيق؛
- فترة تنفيذها؛
- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي؛
- هذه الوثيقة سرية وعادة يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقاً للتردد المناسب.

#### 1-2. مجال التدخل

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

- الوكالات التابعة لمديرية الفرع؛

- مصالحي وأقسام المديرية، بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية؛
- \*ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:
- التكفل كنائب مفوض - intérimaire - لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق؛
- تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

## 2-خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي:

- إعداد المهمة؛
- المرحلة الميدانية؛
- كتابة التقارير؛
- تقرير المصادقة؛
- رصد تنفيذ التوصيات.

### 2-1. إعداد المهمة

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة

- العمل الذي يتعين القيام به هو: الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، إنشاء خطة العمل؛
- أما الأدوات اللازمة للإستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي؛
- المهارات المطلوبة: الإستماع الفعال، وإجراء الإجتماعات والتواصل الغير اللفظي؛
- التسليمات: رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

### 2-2. المرحلة الميدانية:

الهدف من المرحلة الميدانية هو إكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة.

- العمل الذي يتعين القيام به هو: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم إكتشافها، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:
- توصيات مذكرة التنظيم؛



- توصيات لتحسين الأداء؛
- توصيات لتحسين إدارة المخاطر.
- الأدوات اللازمة للإستخدام: قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه إستعراض تحليل الوضع
- قائمة أنواع المخاطر، أساسيات التدقيق وإستبيانات الرقابة الدقيقة، أدلة الإجراءات ، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة ، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية ، مؤشرات النزعة المركزية ، الدراسات الإستقصائية وشجرة الخطأ ، وشبكة " الشدة/إحتمال " وورقة المخاطر.
- المهارت المطلوبة: الإستماع الفعال، وإجراء الإجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة.

## 2-3. كتابة التقارير

الهدف من كتابة التقارير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات مع خطط العمل المناسبة.

- العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها؛
- الأدوات اللازمة للإستخدام: ورقة المخاطر، تقرير، مراجعة الحسابات، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والإختصاصات، جدول الرقابة الداخلية، وخريطة للسلطة وخطة العمل؛
- المهارات المطلوبة: عقد إجتماعات؛
- التسليمات: خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي.

## 2-4. المصادقة على التقرير

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

- العمل الذي يتعين القيام به: تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل إعطائه الحق في الطعن وتقديم تفسيرات إضافية حسب الحاجة؛
- الأدوات اللازمة للإستخدام: تقرير المهمة خطة العمل؛
- المهارات المطلوبة: العرض الشفوي، الإستماع الفعال، وإجراء الإجتماعات والتواصل غير اللفظي؛
- التسليمات: خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة.

## 2-5. رصد تنفيذ التوصيات

هدفه رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط.

- العمل الذي يتعين القيام به: أداء المهام بضوابط محددة؛
- الأدوات اللازمة للإستخدام: تقرير البعثة وخطة عمل؛
- المهارات: الإستماع الفعال، وإجراء الإجتماعات والتواصل غير اللفظي؛
- التسليمات: الأوراق المعدة.

## 3-التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتمثل هذا التنظيم في كل المراقب العام، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي، المدققين والمساعدين.

### 3-1. المراقب العام

يقوم المراقب العام بكتابة برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الإنتهاء من برنامج التدقيق، كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابع لها، يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك.

يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الإستراتيجية أو الملفات الساخنة "يتم تعيينه لفترة من 5 إلى 7 سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك.

### 3-2. رؤساء مهمة التدقيق الداخلي

رؤساء المهام يتحكمون في المهام الموكلة إليهم يؤثرون على عمل المدققين، ويقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، التحقق من صحة العمل الذي قام به المدققين، العمل مباشرة على مهام محددة، هو تابع للمراقب العام، يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات، ومن النادر أن يصبح رئيس بعثة مراقب عام....

### 3-3. المدققين

يقوم مدققي الحسابات بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبع المدقق رئيس المهمة خلال مدة إنجاز مهمة التدقيق الداخلي، يتم تعيينهم لفترة تمتد من 3 إلى 5 سنوات ويمكن أن يصبح المدقق رئيس المهمة.

### 3-4 المساعدين

يجب عليهم الإحتفاظ بسجلات دائمة، تحقيق بعض أجهزة التحكم عن بعد، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام، يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7 سنوات.

ويمكن توضيح وظيفة مدقق الحسابات من خلال سجل وظيفة مراجع حسابات - مثال شبكة البنك في الملحق رقم (1).

### 4-أدوات، مراحل صياغة التحقق من صحة التقرير

يسمح التقرير لأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وترافقه مجموعة من الملحقات.

### 4-1. مكونات تقرير التدقيق الداخلي

- صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة، وإسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل؛
- عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة؛
- ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات؛
- الخطوط العريضة، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة؛
- الجزء الأول، يلخص الإيجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر "نقاط الضعف" في ترتيب تنازلي من حيث الشدة؛
- الجزء الثاني، الذي يضم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم، هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة مكتوبة في جميع أنحاء المهمة؛
- يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والإستعجال ويؤكد الإستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات؛
- الملاحق تكمل التقرير: خطط العمل، تحليلات مفصلة، نسخا من الأدلة....

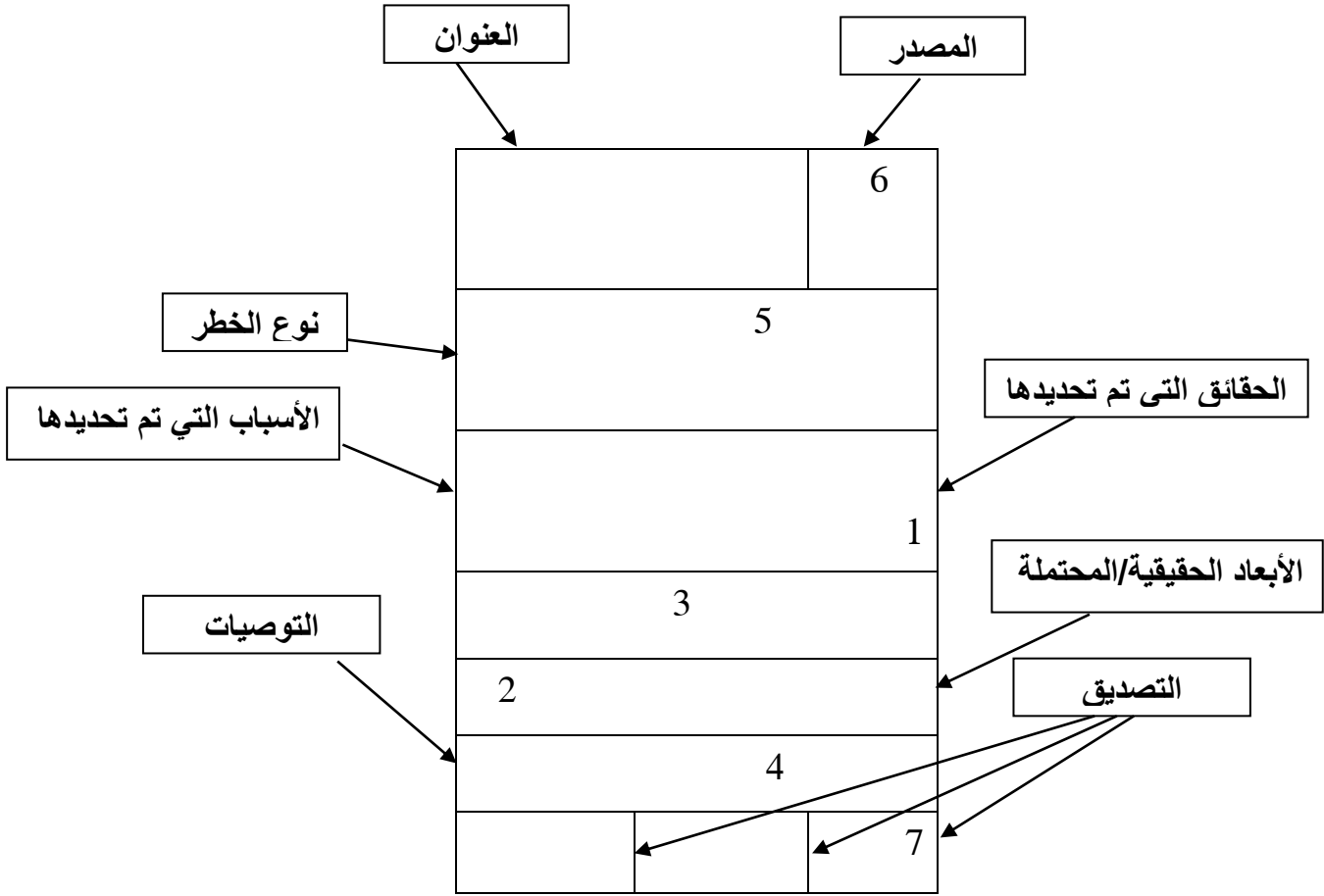
### 4-2. ورقة المخاطر

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها، تتطلب تحليل دقيق، تهدف إلى:

- تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي؛
- التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التدقيق؛
- تسهيل صياغة التقرير؛

- تعزيز تنفيذ التوصيات؛

الشكل رقم (3-1): ورقة المخاطر.



المصدر: من وثائق البنك

من خلال الشكل رقم (3-1) نلاحظ التنظيم الجيد لورقة المخاطر لكي تسهل عملية إكتشاف المخاطر وكذلك تيسير عملية إعداد التقرير حيث تحدد ورقة المخاطر الحقائق ثم أبعاد هذه الحقائق، ومن ثم الأسباب التي أدت إلى هذه الوقائع، والخروج بتوصيات عن الوقائع محددة نوع الخطر ومصدره، كما يتم التصديق على الورقة حتى تكون رسمية أكثر.

#### 3-4. معايير التأهيل

هي كلمات تسهل صياغة "نقاط القوة والضعف" لتقرير التدقيق الداخلي الهدف منها هو:

- وصف مواطن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة؛
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض؛

\*طريقة إستخدام معيار التأهيل:

- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية؛
- إختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب؛
- كتابة قسم "نقاط القوة والضعف " من خلال تقديم:
- نقاط القوة، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية؛
- نقاط الضعف، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

الملحق رقم(3): يوضح معايير التأهيل

### 1. الشروط والأولويات

كلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة. يتم إستخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار، إختيار المصطلح الأنسب، كتابة جمل وفقا لذلك.

الملحق رقم (4): يوضح الشروط والأولويات.

### 2. صياغة التوصيات

هي كلمات تيسر صياغة قسم التوصيات في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات، يمكن إستخدامها من خلال، فرز التوصيات من أجل الإستعجال والأهمية، الإشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة، إرسال "التوصيات " بترتيب تنازلي من حيث الأهمية. والملحق رقم(5) يوضح صياغة التوصيات.

## المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميداني:

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، سنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء عن واقع هذه الوظيفة على مستوى البنك من خلال توزيع الإستبيان على إطارات مصلحة المفتشية والتدقيق الجهوي بالبنك.

### المطلب الأول: المنهج المتبع للدراسة.

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وسنقوم في هذه الدراسة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، سنستخدم أسلوب العينة العشوائية في إختيار عينة الدراسة، سنستخدم الإستبيان في جمع البيانات الأولية.

### 2: أدوات الدراسة:

إعتمد الباحث على الإستبيان كأداة مهمة للدراسة وقد كانت الإجابات بالإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الخماسي

الراي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

### 3: إختبار ثبات الإستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ"

من أجل إختبار مصداقية وثبات الإستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الإستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل ألفا كرونباخ يأخذ قيم بين الصفر والواحد (0,1)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل

تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

نتائج إختبار الثبات: عند تطبيق إختبار المصدقية والثبات ألفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة وجدنا

أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع فرضيات الإستبيان كانت (0.911) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع وتكون الإستبيان في صورتها النهائية كما هو في الجدول التالي وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها.

### الجدول رقم (3-2): يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	الفرضية	
0.737	إستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية	01
0.944	مساهمة إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار	02
0.876	كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر	03
0.911	إجمالي فرضيات الدراسة	20

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

### المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

روعي في اختيار مجتمع الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على أهمية تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي، وقد شملت هذه عينة الدراسة والمتمثلة في 30 إطار بمصلحة التفتيش والتدقيق الجهوي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي.

### 1: خصائص وسمات عينة الدراسة:

يمكن تلخيص خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال:

الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة الحالية، التخصص.

### 1-1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول رقم (3-3) مخرجات برنامج spss فيما يخص الجنس كما يلي:

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	20	66.7
انثى	10	33.3
المجموع	30	100.0

**المصدر:** من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يبين الجدول رقم (3-3) أن نسبة الذكور قد بلغت 66.7% من عينة الدراسة الكلية، أما للإناث فقد بلغت النسبة 33.3% من المجموع الكلي، من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث لأن طبيعة العمل في البنك تستوجب ذلك.

(2-1) : توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين الجدول رقم (4-3) مخرجات برنامج spss العمر كما يلي:

الجدول رقم (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	11	36.7%
من 30 إلى 40 سنة	13	43.3%
من 41 إلى 50 سنة	5	16.7%
أكبر من 50 سنة	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

**المصدر:** من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يبين الجدول رقم (4-3) أن 36.7% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "أقل من 30 سنة"، و43.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "30 إلى 40 سنة"، و16.7% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "من 41 إلى 50 سنة"، و3.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "أكثر من 50 سنة"، لأنها من



خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة تمثلت في فئة الشباب لأنها تعتبر إستراتيجية في البنك تتمثل في الإستثمار في الرأسمال البشري الشاب.

### 3-1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (3-5) مخرجات برنامج spss فيما يخص المؤهل العلمي كما يلي:

#### الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريا	3	10.0%
ليسانس	25	83.3%
ماجستير	1	3.3%
أخرى	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يبين الجدول رقم (3-5) أن 10.0% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريا"، و 83.3% مؤهلهم العلمي "ليسانس"، و 3.3% مؤهلهم العلمي ماجستير، و 3.3% حاصلين على شهادات مهنية أخرى، من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة على قدر الكفاءة العلمية التي تسمح بأداء مهامهم على أكمل وجه.

### 4-1): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

يبين الجدول رقم (3-6) مخرجات برنامج spss فيما يخص الخبرة كما يلي:

الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	13	43.3%
من 5 إلى 10 سنوات	9	30.0%
من 11 إلى 15 سنة	4	13.3%
من 16 إلى 20 سنة	2	6.7%
أكثر من 20 سنة	2	6.7%
المجموع	30	100.0%

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يبين الجدول رقم (3-6) أن 43.3% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق أقل من 5 سنوات، و 30.0% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 10 سنوات، و 13.3% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم من 11 إلى 15 سنة، و 6.7% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم من 16 إلى 20 سنة، و 6.7% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم أكثر من 20 سنة، يبين لنا الجدول أن أعلى نسبة تمثلت في فئة أقل من 5 سنوات لأنها كما قلنا تعتبر إستراتيجية البنك التي تعتمد على الرأسمال البشري الشاب وعادة ما نرى أن خبرتهم تكون أقل من 5 سنوات.

1-5): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

يبين الجدول رقم (3-7) مخرجات برنامج spss فيما يخص الوظيفة الحالية كما يلي:

الجدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

النسبة	التكرار	البيان
53.3%	16	مدقق
23.3%	7	مدقق رئيسي
3.3%	1	مدير تدقيق
20.0%	6	أخرى
100.0%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام spss

يبين الجدول رقم (3-7) أن 53.3% من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالي لهم "مدقق"، و 23.3% من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالي لهم "مدقق رئيسي"، و 3.3% من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالي لهم "مدير تدقيق"، و 20.0% من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالي لهم "تسميات أخرى"، من الجدول بين لنا أن أعلى نسبة تمثلت في فئة المدققين لأن طبيعة العمل في مفتشية التدقيق في البنك يعتمد على الكفاءة العلمية والخبرة المهنية للترقية من منصب إلى منصب أعلى وهذا ما يزيد من إجتهد مختلف الأفراد لنيل شهادات وإكتساب خبرات تمكنهم من الترقية.

(6-): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يبين الجدول رقم (3-8) مخرجات برنامج spss فيما يخص التخصص كما يلي:

الجدول رقم (3-8): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

يبين الجدول رقم (3-8) أن 10% من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "محاسبة"، و10.0%

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	10%	33.3%
تدقيق محاسبي	3%	10.0%
مالية	7%	23.3%
مالية ومؤسسات	6%	20.0%
اخرى	4%	13.3%
المجموع	30%	100.0%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام spss

من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "تدقيق محاسبي"، و23.3% من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "مالية"، و20.0% من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "مالية ومؤسسات"، و13.3% من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "أخرى"، نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل فئة المحاسبين لأنهم في مجال التخصص.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تفصيلي لنتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي جمعها من خلال الإستبيان التي تم تصميمها لهذه الغاية، وكذلك يحتوي على نتائج إختبار فرضيات الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة (الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي)، لبيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

1- تحليل إجابات المحور الأول:

تتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الأول في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): إجابات المحور الأول استخدام التدقيق لمواجهة الأخطار الحالية بفاعلية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة				
											التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
											النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
01	هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر	17	11	2			4.50	0.630	2	موافق بشدة				
		56.7	36.7	6.7										
02	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية	18	12				4.60	0.498	1	موافق بشدة				
		60	40											
03	يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	17	9	2	2		4.37	0.890	6	موافق بشدة				
		56.5	30	6.7	6.7									
04	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	19	10		1		4.57	0.679	3	موافق بشدة				
		63.3	33.3	3.3										
05	إن نشاط البنك يلزم الإدارة بتعيين فريق من المدققين الداخليين	21	7	1	1		4.60	0.724	5	موافق بشدة				
		70	23.3	3.3										
06	يساهم فريق المدققين الداخليين في البنك في التقليل من المخاطر الاقتصادية المتنوعة	17	10	3			4.47	0.681	4	موافق بشدة				
		56.7	33.3	10										
							4.518	4.680	-	موافق بشدة				

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يتضح انا من الجدول رقم (3-9) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (4.518) أي أن نشاط التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على مواجهة

الأخطار الحلية بفاعلية، وذلك من خلال مساهمة التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.683).

- وقد إحتلت الفقرة رقم (2) التي تنص على (يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية) المرتبة الأول بمتوسط حسابي (4.60) وانحراف معياري (0.498).
- في حين جاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على (يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.890).

## 2-تحليل إجابات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني في الإستبيان المتعلقة بمدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار

الجدول رقم (3-10): مدى إدراك ووعي المؤسسة لأهمية دراسة الأخطار

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	التكرار		النسبة %	
											التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
											التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
01	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر	11	11	7		1	4.07	0.868	6	موافق	36.7	36.7	23.3	3.3
		15	14		1		4.43	0.679	2	موافق بشدة	50.0	46.7	3.3	
02	هل بإمكان مؤسستكم التنبؤ وتوقع الأخطار المحدقة بها	9	16	2	3		4.03	0.890	7	موافق	30.0	53.3	6.7	10
		8	16	5	1		4.03	0.765	4	موافق	26.7	53.3	16.7	3.3
03	تستخدم مؤسستكم طرق في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها	6	10	8			3.93	0.691	3	موافق	20.0	53.3	26.7	
		9	17	2	2		4.10	0.803	5	موافق	30.0	56.7	6.7	6.7
04	تتبنى مؤسستكم خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر	13	17				4.43	0.504	1	موافق	43.3	56.7		
		المعدل الكلي												
05	عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهةها													
06														
07														

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يتضح انا من الجدول رقم(3-10) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (4.145) أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية دراسة الأخطار وذلك من خلال مساهمة البنك في توفير الموارد المادي البشرية لمواجهة الخطار بالإضافة إلى البنك يقوم بدراسة الخطار المحدقة به وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري.

- أما بالنسبة لفقرات المحور الثاني فقد حازت الفقرتين (2،7) التي تنص على (تأخذ مؤسستكم دراسة المخاطر بعين الاعتبار، عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهةها) على أعلى قيم للمتوسط الحسابي (4.43) وإنحراف معياري (0.504، 0.679).
- في حين جاءت الفقرة رقم(5) التي تنص على (تستخدم مؤسستكم وسائل لازمة يمكنها بها الكشف عن المخاطر) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي(3.93) وإنحراف معياري(0.691).

#### تحليل إجابات المحور الثالث:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني في الإستبيان المتعلقة كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر



الجدول رقم(3-11): كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
				التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
				النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%		
موافق بشدة	5	0.730	4.53		1	1	9	19	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر الي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنظمة	01
					3.3	3.3	30.0	63.3		
موافق بشدة	1	0.504	4.57				13	17	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة	02
							43.3	56.7		
موافق	2	0.606	4.33			2	16	12	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل والآليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة	03
						6.7	53.3	40.0		
موافق	4	0.699	4.17		1	2	18	9	يناقش المدقق الداخلي فعالية التقليل من المخاطر بشكل دوري	04
					3.3	6.7	60.0	30.0		
موافق بشدة	7	0.944	4.27	1	1	1	13	14	يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش والخطأ	05
				3.3	3.3	3.3	43.3	46.7		
موافق بشدة	6	0.819	4.47		2		10	18	يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها من سوء الاستعمال	06
					6.7		33.3	60.0		
موافق بشدة	3	0.629	4.47			2	12	16	يقوم المدقق الداخلي بالعمل على التقليل من مخاطر الائتمان	07
						6.7	40.0	53.3		
موافق بشدة	-	0.704	4.401	المعدل الكلي						

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss

يشير الجدول رقم(3-11) أن آراء العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي لفقرات هذا المحور المتعلق بكيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر بلغ (0.401) أي أن المدقق يتعامل

مع كل الأخطار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إضافة إلى أن المدقق له دور كبير في تحديد مستوى المخاطر المقبولة وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.401).

- أما بالنسبة لفقرات المحور الثالث فقد حازت الفقرتين (1،2) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة، يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة) على أعلى قيم للمتوسط الحسابي (4.53، 4.57) وانحراف معياري (0.730، 0.504).
- في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي تنص على (يناقش المدقق الداخلي فعالية التقليل من المخاطر بشكل دوري) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.699).

### 1-3 دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

#### 1-1-3 معامل الارتباط:

يوضح الجدول التالي دراسة العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون مستوى الدلالة الإحصائية.

#### الجدول رقم (3-12) يوضح العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

Corrélations

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: استخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية	1	,530**	,506**
Sig. (bilatérale)		,003	,004
N	30	30	30
المحور الثاني: إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار	,530**	1	,476**
Sig. (bilatérale)	,003		,008
N	30	30	30
المحور الثالث: كيف يتعامل المدقق مع مختلف المخاطر	,506**	,476**	1
Sig. (bilatérale)	,004	,008	
N	30	30	30

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي 0.01

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام spss

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة الارتباطية دالة إحصائية وعند مستوى إيجابي بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) وتسيير إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمتغير تابع وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين 60.3% وهذا يبين لنا أن المدقق الداخلي في البنك قام بأداء مهامه على أكمل وجه.

**الجدول رقم (3-13): الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع**

Récapitulatif des modèles

Modèle	معامل الإرتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	Erreur standard de l'estimation
1	,603 <sup>a</sup>	,364	,317	,80427

a. Valeurs prédites : (constantes) المحور 1, المحور 2

b. Dependent variable: المحور الأول

**المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss**

من الجدول السابق معامل الإرتباط الخطي التدقيق الداخلي وبين تسيير الأخطار هو (60.3%) أي أن هناك إرتباط قوي بين المتغيرات، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (36.4%)، والنسبة المتبقية (63.6%) ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى، وهذا يفسر لنا أن 36.4% من التغيرات التي تحدث في عملية إدارة المخاطر سببها التدقيق الداخلي.

**3-1-2) تباين خط الإنحدار**

يوضح الجدول التالي تحليل تباين خط الإنحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط إنحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة":

**الجدول رقم (3-14): يوضح تحليل تباين خط الإنحدار**

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D. إحصائيات فيشر	Sig. المعنوية الكلية للنموذج
1 Régression	10,002	2	5,001	7,731	,002 <sup>b</sup>
1 Résidu	17,465	27	,647		
Total	27,467	29			

a. Variable dépendante : 1 المحور

b. Valeurs prédites : (constantes) المحور 2, المحور 3

**المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على مخرجات نظام spss**

من الجدول السابق نستنتج مايلي:

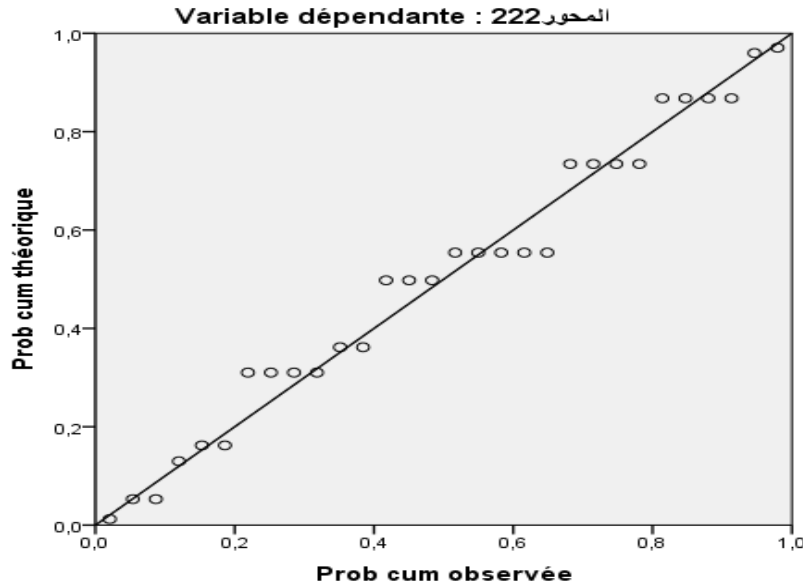
- مجموع مربعات الانحدار يساوي 10.002 ومجموع مربعات البواقي هو 17.465 ومجموع المربعات الكلي يساوي 27.467؛
- درجة حرية الانحدار تساوي 2 ودرجة حرية البواقي تساوي 27؛
- معدل مربعات الانحدار يساوي 5.001 ومعدل مربعات البواقي يساوي 0.647؛
- قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 7.731؛
- مستوى دلالة الاختبار 0.002 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

يبين لنا الجدول أن النموذج مناسب في تقدير العلاقة الخطية بين المتغير المستقل التدقيق الداخلي والمتغير التابع إدارة المخاطر

وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-2): يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

3-1-3 دراسة معاملات خط الانحدار

يوضح الجدول التالي قيم معاملات خط الانحدار:

الجدول رقم (3-15): يوضح معاملات خط الانحدار

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1,370	,669		2,049	,050
1 المحور 2	,353	,164	,374	2,145	,041
المحور 3	,345	,184	,327	1,876	,071

a. Variable dépendante : المحور 1

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام spss

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 1.37 الذي يمثل b من معادلة الخط المستقيم:

$$Y=a+bx_1+cx_2$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمحاور الثلاثة (a,b,c)، وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل ندرس قيمة sig حيث نجد أن قيمة تعامل المدقق مع مختلف المخاطر في البنك هي (0.71) قيمة مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H0 لأنها أكبر من 0.05 بينما قيمة الثابت، مساهمة إدراك أو وعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار وإستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية هي على التوالي (0.41، 0.50) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي:

$$Y=1.37+0.353X_1$$

وبالتالي نستنتج أن دور التدقيق الداخلي هو الأكثر أهمية وتأثيرا على تسيير الأخطار.

### المبحث الثالث: تفسير ومناقشة الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنحاول تفسير مآتم ومناقشة نتائج الإستبيان.

#### المطلب الأول: تفسير ومناقشة نتائج الإستبيان.

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها من مخرجات نظام SPSS باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين، إتجاه محاور الإستبيان، والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

#### 1: تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول من الإستبيان الخاص باستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية.

يظهر من الجدول رقم (3-9) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق بشدة ذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين، مما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم باستخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، وهذا ما يفسر النتائج السابقة ويثبت صحة الفرضية الأولى عن استخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، من هنا يبرز لنا أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في البنك حيث أنه يساهم في مراحل وخطوات هذه العملية.

#### مما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر؛
- يساهم التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر.

#### 2: تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني من الإستبيان الخاص بمساهمة إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار.

يبين الجدول رقم (3-10) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين، مما يبين على وجود إدراك ووعي لدى المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، وبالتالي صحة الفرضية الثانية أن هناك إدراك ووعي لدى المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، لأن هذا الأخير يعتبر الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

#### مما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- وجود إدراك كبير ووعي جيد لدى المؤسسة بأهمية دراسة المخاطر؛
- يأخذ البنك دراسة المخاطر بعين الإعتبار وبإحترافية عالية، لأن أي خطر يهدد وجود البنك؛
- عند تحديد خطر معين يعما للبنك على توفير الموارد المادية والبشرية لمواجهة هذه الأخطار.

### 3: تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث من الإستبيان الخاص بكيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر.

يبين الجدول رقم (3-11) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق بشدة مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين حول كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر من خلال إقتراح وسائل وأليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر وكذلك بالعمل على تحديد مستوى المخاطر المقبولة التي من الممكن مواجهتها، وبالتالي صحة الفرضية الثالثة التي تنص على كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر. مما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة البنك بصورة مستمرة ومنتظمة
- يقوم المدقق الداخلي بالعمل على التقليل من مخاطر الإتمان،
- يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها من سوء الإستعمال؛
- يساهم المدقق الداخلي في التقليل من الخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش والخطأ.

#### المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

يتضح من خلال جدول الإرتباط السابق بأنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية قوية وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل الذي يمثل التدقيق الداخلي، وبين المخاطر في البنك كمتغير تابع. 1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "إستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار" عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha=0.05$ )

تم إستخدام إختبار بيرسون (معامل الإرتباط) لإيجاد العلاقة والنتائج والتي هي مبينة في الجدول رقم(3-12) والذي يبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل بكثير من قيمة 0.05، وقيمة  $R=0.560$  مما يعني قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين إستخدام الدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) 2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "إستخدام التدقيق في مواجهة الخطار وكيفية تعامل المدقق مع المخاطر" عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)

تم إستخدام إختبار بيرسون (معامل الإرتباط) لإيجاد العلاقة والنتائج والتي هي مبينة في الجدول رقم(3-12) والذي يبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.003 وهي أقل من قيمة 0.05، وقيمة  $R=0.506$  مما يعني قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين إستخدام الدقيق الداخلي في مواجهة وكيفية تعامل المدقق مع المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

### المطلب الثالث: النتائج

بعد التحليل والتفسير واختبار الفرضيات توصلنا للنتائج التالية:

1- لقد بينت الدراسة على أهمية استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية من قبل مفتشية التدقيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال:

- وجود تدقيق فعال وشامل على نظام الرقابة الداخلية في البنك يؤدي إلى مواجهة الأخطار بفاعلية؛
- هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر
- يساهم فريق المدققين الداخليين في البنك في التقليل من المخاطر الاقتصادية المتنوعة؛
- يساهم التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

2- كما بينت الدراسة مدى مساهمة ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، وتمثلت في:

- هناك إدراك كبير لدى البنك بأهمية دراسة المخاطر؛
- البنك يأخذ دراسة المخاطر بعين الإعتبار ويوليها أهمية كبيرة؛
- البنك على دراية بالأخطار المخدقة به؛
- البنك يستخدم طرق في التنبأ بالمخاطر قبل وقوعها؛
- يعمل البنك على توفير كافة الوسائل عند تحديد خطر معين.

3- تمثلت كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر في:

- يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة سنوية وفقا للمخاطر المدروسة المحتملة.
- إكتشاف المخاطر في الوقت المناسب وإقتراح توصيات لحلها؛
- يعمل المدقق الداخلي تقييم كافة المخاطر التي تواجه أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة؛
- يعمل المدقق الداخلي على التقليل من حجم مختلف المخاطر في حال وقوعها؛
- يعمل المدقق الداخلي على المحافظة على كافة ممتلكات وأصول المؤسسة من مختلف الأخطار.



خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على المؤسسة محل الدراسة بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، كما تم القيام في الوكالة بتوزيع إستبانة من أجا إختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج المتوصل إليها من الدراسة، توصلنا للإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في هل التدقيق قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، ما مدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار وكذلك كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر.

كما توصلنا إلى وجود علاقة ترابط وتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث أنهما مكملان لبعضهما وهذا راجع إلى طبيعة تناسق العمل فيما بينهما وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه والمتمثلة بدرجة أولى في إستمرارية تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

خاتمة

تناولت الدراسة تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي في البنوك ، حيث يعتبر البنك من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على توفير مختلف أنواع التمويل للمؤسسات الاقتصادية وسعيها أيضا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع، وهذا من خلال تلبية إحتياجاته الائتمانية عن طريق أدائها دور الوساطة المالية وقيامها بالعمليات البنكية التي تؤديها، ونظرا للدور الكبير البالغ الأهمية التي تلعبه البنوك التجارية فنجدها اليوم تواجه مخاطر عديدة قد تهدد من بقائها أو من تحقيق أهدافها فنجدها تلجأ إلى التدقيق الداخلي وتطبيق إجراءاته وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية في مختلف دول العالم ،كما يعتبر التدقيق الداخلي أيضا أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر أو الحد منها، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر، ففي ظل وجود قسم للتدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفاعلية فإنه يشكل حماية للبنوك من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجهها كما يقلل أيضا من احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

إن طبيعة نشاط البنك تفرض عليه التواجد في جو مليء بالمخاطر مما يستوجب عليه إقامة إدارة فعالة لهذه المخاطر من خلال مساهمة المدقق الداخلي في تسيير إدارة المخاطر، وهذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا بوجود نظام رقابة داخلية يساهم في تقليص وتحديد المخاطر البنكية، كما تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما لإداء مهامه وتشمل الكفاءة المعرفة، الإفصاح، الشفافية والخبرة وتكتسب من خلال عقد دورات تدريبية، الاحتكاك مع المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي.

### ❖ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع واختبارنا لمدى صحة الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

#### 1-النتائج النظرية:

- وجود وعي للمدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر؛
- الدور الجوهري للمدقق الداخلي الذي يكمن في تقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر؛
- يوفر المدقق المعلومات الكافية واللازمة لإدارة المؤسسة وهذا من أجل أخذ التدابير اللازمة والكافية من أجل مواجهة مختلف الأخطار المحدقة بالمؤسسة؛
- ضرورة إنشاء قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة وهذا من أجل تسيير المخاطر والتعامل معها بحكمة؛

- هناك تنسيق وعلاقة ترابط وتكامل فيما يخص الوظيفتين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وهذا من خلال التحقق من مختلف المعلومات والتوصيات التي أعدها المدقق من قبل إدارة المخاطر.

## 2- النتائج التطبيقية:

- يعد التدقيق الداخلي أداة فعالة للتقليل من المخاطر الاقتصادية الحالية والمتوقعة، كما يعد عمل المدقق الداخلي ضروري في إدارة الأخطار والتنباؤها لغرض اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لاسيما القرارات الاستراتيجية والتشغيلية؛
- تسعى إدارة المؤسسة في التنباؤها وإدارة المخاطر بأنواعها لأنها على دراية تامة بتأثير هذه المخاطر على أهداف المؤسسة، كما تعمل على استخدام أدوات وأساليب لمواجهة هذه المخاطر والتدقيق الداخلي يعتبر أحد أهم هذه الأساليب؛
- إن فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك؛
- هناك مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنك.

### ❖ التوصيات:

- ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة؛
- ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية ادم وتجسيد التدقيق الداخلي؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لاكتسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة؛
- ضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة وضمان تحقيقها؛
- ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما له من أثر كبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدوده من خلال قياسه وتحليله لهذه المخاطر؛
- ضرورة اهتمام البنوك التجارية بدعم نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر بأنواعها.

### ❖ أفاق الدراسة:

- 1- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية حالة البنوك العمومية الجزائرية.
- 2- أثر نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية على تحسين القدرة التنافسية حالة القطاع المصرفي الجزائري.
- 3- مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من مخاطر الفشل المالي للبنوك التجارية حالة قطاع البنوك في أم البواقي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية

### أولاً/ الكتب

- 1-ناصر دادي عدون عبد الرحمن بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
- 2-خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- 3-حازم هاشم الالوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق (المراجعة نظرياً)، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2003 .
- 3-احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.
- 4-دريس عبد السلام الشتوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1996.
- 5-محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
- 6-طواهر محمد التوهامي، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأطار النظري والممارسة التطبيقية) الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
- 7-إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 8-نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 9-محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2003.
- 10-يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 11-مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، الأردن، 2014.
- 12-زاهدة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الاولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.

- 13-سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 14-محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2007.
- 15-فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر 1998.
- 16-نظمي إيهاب، هاني العزب، تدقيق الحسابات، الأطر النظري، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.
- 17-فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 18-دريد كامل التيبب، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 19-احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 20-خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 21-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، مصارف) ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 22-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 23-عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص213.
- 24-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، 2005.
- 25-صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 26-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 27-طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 28-احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 29-رجيب حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات) ، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.

- 30- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 31- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر) ، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014.
- 32- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، دن، (موسوعة بازل 2)، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005.
- 33- أحمد محمد نور، مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ثانياً/ الأطروحات والمذكرات**
- 1- نبيل حمادي، التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حوكمة الشركات -دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي 2008.
- 2- رغدة إبراهيم عوض المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
- 3- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناپراك، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- 4- عبد الباسط احمد الخيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 5- اياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
- 6- كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.
- 7- مونة هجير، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مباح، ورقلة 2014.
- 8- تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، 2008.
- 9- رحو خيرة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2011-2012.



- 10- طارق مفلح جمعة أبو حجر، القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، مصر، 2014 .
- 11- عصام نعمة قريط، دور الراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 12- شادي سلامة سلمان الحولي، إدارة المخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2012.
- 13- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- 14- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- 15- قاصدي صوريا، قواعد الاحتياط من المخاطر البنكية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 16- زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، 2012.
- 17- شادي صالح البرجمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2012.
- 18- شعبان إبراهيم نسمان، مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014.
- 19- رائد صلاح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- 20- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2011.

ثالثا/التقارير ، الدراسات والبحوث المتخصصة

- 1-ناصر مراد، عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، مهنة التدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، رؤية استشرافية ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، خلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالاغواط، 2013.
- 2-عبد الله بن صالح، دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2013.
- 3-أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تليجي، الأغواط 2013.
- 4-حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005.
- 5-د. حسين يريقي، اعمر علي عبد الصمد، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق الحوكمة، ملتقى وطني حول مهنة التدقيق في الجزائر واقع وآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة سكيكدة 11، 12 اكتوبر 2010، الجزائر.
- 6-الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصرف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- 7-فهد محسن البصيري، مدققوا الحسابات والأزمة المالية، مداخلة مقدمة لمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة لبنان، مارس 2009.

رابعا / المجالات والدوريات

- 1-بوعشة مبارك، " إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2007.

خامسا/ القوانين والأنظمة

- 1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12/1/1988.

## قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-Lionel colline & Gérard valine audite et control interne 3eme édition

Paris économie 1986.

2-The instit of internal avditors, international standards for the Professional practise of internal audit standards ،2010.

3- The institute of risk for standardization «risk management principles and guidelines on implementation» Switzerland M2008.

# مائدة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	مراحل تطور وإجراءات التدقيق	(1-1)
22	يوضح أوجه الاختلاف بين لتدقيق الخارجي والداخلي	(2-1)
93	مقياس ليكارت الخماسي	(1-3)
94	يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ	(2-3)
95	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	(3-3)
95	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	(4-3)
96	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(5-3)
97	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	(6-3)
98	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	(7-3)
99	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية	(8-3)
100	إستخدام التدقيق لمواجهة الأخطار الحالية بفاعلية	(9-3)
102	مدى إدراك ووعي المؤسسة لأهمية دراسة الأخطار	(10-3)
104	كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر	(11-3)
105	يوضح العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة	(12-3)
106	الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	(13-3)
106	يوضح تحليل تباين خط الإنحدار	(14-3)
108	يوضح معاملات خط الإنحدار	(15-3)

قائمة الأشكال		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات	(1-1)
17	يوضح الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق	(2-1)
44	المخاطر الصافية والمضاربية	(1-2)
46	تصنيف المخاطر	(2-2)
62	خطوات عملية تسيير إدارة المخاطر	(3-2)
73	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	(4-2)
91	ورقة المخاطر.	(1-3)
107	يوضح مدى ملائمة خط الإنحدار	(2-3)

قائمة الملاحق		
رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
127	الهيكل التنظيمي لبك الفلاحة والتنمية الريفية	الملحق رقم(1)
128	سجل وظيفة مراجع حسابات	الملحق رقم(2)
129	معايير التأهيل	الملحق رقم(3)
130	الشروط والأولويات	الملحق رقم(4)
131	صياغة التوصيات	الملحق رقم(5)
133	إستمارة الإستبيان	الملحق رقم(6)

ملاحق





## الملحق رقم (2): سجل وظيفة مراجع حسابات - مثال شبكة البنك

فيلière risques et finances	Métier : Auditeur	rôle Spécialiste
Rattachement hiérarchique : Manager de manager ou Manager Opérationnel		
<b>FINALITES :</b>		
Dans le cadre des orientations définies par le N+1 :		
- participer au contrôle de la qualité des systèmes de contrôle interne de l'entreprise dans des domaines présentant des risques importants et nécessitant une expertise particulière		
<b>MISSIONS/SAVOIRS FAIRE/ACTIVITES PRINCIPALES :</b>		
<b>Réaliser les missions d'audit et élaborer des recommandations</b>		
- Préparer le déroulement des missions et les planifier		
- Mettre en œuvre le programme de vérification dans le respect du planning et réaliser et/ou superviser la conduite des missions		
- Rédiger et valider les recommandations des rapports de missions et assurer leur transmission		
- Assurer le suivi de la mise en place des recommandations		
<b>Garantir la réalisation de missions d'audit dans le cadre du plan d'action défini :</b>		
- S'assurer du respect des délais de réalisation des missions d'audit		
- Analyser les écarts et les expliquer		
- Apporter des correctifs et arbitrer en cours d'exercice		
<b>Veiller à la coordination, la qualité et la pertinence des missions de contrôle</b>		
- Identifier les risques dans le cadre des différents domaines d'activités de l'entreprise et les quantifier		
- Veiller sur leur évolution		
- Participer à l'élaboration du plan de mission pluriannuel		
- Veiller à l'application de la politique de l'entreprise		
<b>Organiser, planifier et piloter l'activité le cas échéant :</b>		
- Définir les contributions individuelles des collaborateurs dédiés dans le cadre de la mission d'audit		
- Planifier et coordonner leur mise en œuvre		
- Analyser les résultats et décider des actions correctives		

CONNAISSANCES	Connaissance de base	Connaissance approfondie	Maîtrise	COMPETENCES TRANSVERSES	Niveaux attendus dans le cadre de sa propre activité
<b>CONNAISSANCES SPECIQUES</b>					
Echecement économique et financier			2	Sens du résultat	A le niveau permettant de dépasser ses objectifs
Stratégie, objectifs et plans d'actions de l'entreprise			2	Organisation et coordination	Planifier son activité en intégrant les contraintes d'écarts et déterminer le cas échéant les missions de chacun
Organisation du Groupe et de l'entreprise			2	Analyse et synthèse	Interpréter les acquis de ses analyses à d'autres situations
Équipement et infrastructures externes (actions réalisées intégralement dans le champ d'activité)			2	Adaptabilité	Créer les conditions permettant aux autres de s'adapter aux changements
Normes de sécurité			2	Sens de l'innovation	Proposer des solutions nouvelles et opérationnelles
Circuit d'information, procédures et habilitations			2	Force de persuasion	Développer un argumentaire cohérent en fonction de ses interlocuteurs
Cadre légal, réglementaire et juridique dans son domaine d'activité			2	Communication	Utiliser des modes de communication variés et adaptés selon ses interlocuteurs
Plan de données et logiciels utilisés			2	Compétence des autres	Favoriser l'expression des autres
Normes de produits et services	X			Développement des compétences	Créer et organiser les conditions favorisant le développement des compétences
<b>CONNAISSANCES METHIER</b>					
Règles de distribution et règles d'entreprise			2	Coordination et esprit d'équipe	Faciliter et favoriser les échanges
Contexte social et accord d'entreprise			2		
Envisager les domaines réglementaires, engagements, financiers, comptables			X		
Méthodes et outils statistiques			2		
Mécanismes financiers			2		
Techniques d'analyse financière			2		
Techniques d'audit			2		
Techniques de conduite de projet			2		
<b>FORMATION</b>					
Formation initiale obligatoire - Baccalauréat 5 années consécutives ou équivalentes équivalentes					
Et Formation professionnelle interne					

### الملحق رقم (3): معايير التأهيل

#### Les standards de qualification – Situation à un moment donné



Mauvaise	Désespérée Catastrophique Dramatique Critique Alarmante Déplorable Dangereuse
Mauvaise	Difficile Sérieuse Grave Inquiétante Préoccupante Épineuse Délicate Médiocre
Bonne	Passable Acceptable Convenable Honorable Positive Satisfaisante
Très bonne	Remarquable Exemplaire Excellente Parfaite Idéale

#### Les standards de qualification – Situation en évolution



En détérioration constante (- vers --)	Délabrement (décisif) Dégradation (immense) Détérioration (capitale)
En détérioration (+ vers -)	Affaiblissement (important) Altération (sensible)
Sans évolution (- ou +)	Évolution (infime, insignifiante, non significative)
En amélioration (- vers +)	Mieux (piètre) Amélioration (modeste)
En amélioration constante (+ vers ++)	Redressement (marqué, significatif) Progrès (net)

الملحق رقم (4): شروط الأولويات.

Les termes de hiérarchisation

Une idée peut en expliquer une autre	En effet Car Parce que	Une idée peut avoir une relation chronologique avec une autre	En premier lieu... En second lieu En premier... En dernier Tout d'abord... Puis... Ensuite... Enfin D'une part... D'autre part Hier, aujourd'hui, demain
Une idée peut s'opposer à une autre, ou faire une concession	Mais Toutefois Cependant Pourtant Néanmoins En revanche Certes Par contre A l'opposé Au contraire A l'opposé Si Sauf que Excepté Malgré	Une idée peut s'additionner à une autre	Et Également En outre Par ailleurs De plus De surcroît De même Aussi En sus
Une idée peut être la conséquence d'une autre idée	Ainsi Alors Par suite Donc Par conséquent C'est pourquoi C'est la raison pour laquelle De ce fait	Une idée peut être l'aboutissement des précédentes	Finalement En somme Au total En fin de compte En bref En conclusion Pour finir En résumé Pour conclure

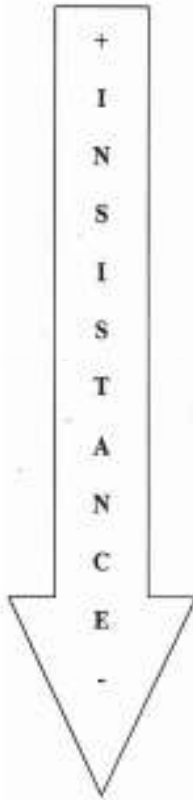
الملحق رقم (5): صياغة التوصيات.

### Les expressions de recommandation – Degrés d'insistance



Une faiblesse à gravité élevée entraîne une exigence de l'auditeur	Nous sommons Nous ordonnons Nous exigeons Il est impératif Nous enjoignons Nous voulons Nous engageons Nous prescrivons Nous recommandons
Une faiblesse à gravité moyenne entraîne une demande de l'auditeur	Il est nécessaire Nous prônons Nous préconisons Nous demandons Nous désirons Nous invitons Nous incitons Nous conseillons Nous proposons Nous prions
Une faiblesse à gravité peu élevée entraîne un souhait de l'auditeur	Nous encourageons Il est souhaitable Nous espérons Nous souhaitons Nous aimerions Nous suggérons

Les expressions de recommandation – Renforcement



Impérativement  
Fermement  
Fortement  
Instamment  
Absolument  
Vraiment  
Vivement  
Avec insistance

Les expressions de recommandation – Degrés d'urgence



Sur le champ  
Immédiatement  
De toute urgence  
Sans délai  
Sans attendre  
Promptement  
Rapidement  
Dès que possible  
A l'occasion



الملحق رقم (6): استمارة الاستبيان

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان حول تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي



السلام عليكم و رحمة الله و بركاته و بعد :

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على واقع تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي، استكمالا لمتطلبات إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مراجعة وتدقيق، وعليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملء هذه الاستمارة، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحظى بالسرية البالغة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

و شكرا على حسن تعاونكم

الطالب : حمايزية فارس

المشرف : أ. مرداوي

## المعلومات الشخصية عن عينة الدراسة:

يهدف هذا المحور إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية التي تساعد في تفسير اختلاف الإجابات بين الأفراد، لذى الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب.

1. الجنس / أ. ذكر  ب. أنثى

2. العمر / أ. أقل من 30 سنة  ب. من 30 إلى 40 سنة  ج. من 41 إلى 50 سنة  د. أكبر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي / أ. بكالوريا  ب. ليسانس  ج. ماجستير

د. أخرى يرجى ذكرها

.....

4. الخبرة / أ. أقل من 5 سنوات  ب. من 5 إلى 10 سنوات  ج. من 11 إلى 15 سن

د. من 16 إلى 20 سنة  و. أكثر من 20 سنة

5. الوظيفة الحالية / أ. مدقق  ب. مدقق رئيسي  ج. مدير تدقيق

د. أخرى يرجى ذكرها. ...

.....

6. التخصص / أ. محاسبة  ب. تدقيق محاسبي  ج. مالية  د. مالية ومؤسسات

و. أخرى يرجى ذكرها ..... ..

المحور الاول: استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
01	هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر									
02	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية									
03	يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر									
04	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر									
05	إن نشاط البنك يلزم الإدارة بتعيين فريق من المدققين الداخليين									
06	يساهم فريق المدققين الداخليين في البنك في التقليل من المخاطر الاقتصادية المتنوعة									



المحور الثاني: مساهمة إدراك أو وعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
01	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
02	تأخذ مؤسستكم دراسة المخاطر بعين الاعتبار									
03	هل بإمكان مؤسستكم التنبؤ وتوقع الأخطار المحدقة بها									
04	تستخدم مؤسستكم طرق في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها									
05	تستخدم مؤسستكم وسائل لازمة يمكنها بها الكشف عن المخاطر									
06	تتبنى مؤسستكم خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر									
07	عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهتها									

المحور الثالث: كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
01	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر الي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
02	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة									
03	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل و الآليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة									
04	يناقش المدقق الداخلي فعالية التقليل من مخاطر بشكل دوري									
05	يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش والخطأ									
06	يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها من سوء الاستعمال									
07	يقوم المدقق الداخلي بالعمل على التقليل من مخاطر الائتمان									

ملخص

باللغة العربية والفرنسية

## الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على علاقة التدقيق الداخلي بتسيير مخاطر الأعمال في البنوك التجارية بولاية أم البواقي، وذلك من خلال دراسة عينة من العاملين في المفتشية الجهوية للتدقيق، من أجل معرفة مدى قدرة المدققين الداخليين في تسيير مختلف الأخطار آليات التنبؤ بها. من بين النتائج المتحصل عليها، أن عملية إدارة المخاطر تتم من خلال التقرير النهائي الذي يوجه للإدارة العليا للبنك. كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر الاقتصادية في البنوك التجارية تتوقف على قدرة المدقق الداخلي العلمية وخبرته الميدانية لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، تحقيق ذلك يتطلب إجراء دورات تدريبية لتطوير المعارف لاسيما الاتجاهات الحديثة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر. **الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي البنكي، إدارة المخاطر البنكية، البنوك التجارية لولاية أم البواقي.

### Résumé :

Notre objectif à travers cette étude, est de mettre en exergue la relation entre l'audit interne et le risque business des banques commerciales de la wilaya d'Oum El Bouaghi . Pour cela, nous avons entamé, une étude de cas au niveau de l'inspection régional. Par le biais d'un questionnaire, nous avons essayé de jaugé la capacité des auditeurs internes à gérer les multiples risques, et les techniques qui sont utilisées par ces auditeurs afin de se prévenir contre ces risques.

Parmi les résultats de cette étude : Nous avons constaté que la gestion des risques se fait à travers un rapport général, qui est remet ultérieurement à la direction général au niveau de son siège national. Comme nous avons arrivé à une certitude ; la qualité de la gestion des risques bancaire est le résultat de la capacité de l'auditeur à détecter les anomalies. Entre autres, cela est possible qu'à travers une bonne formation et une longue expérience acquise à travers les années, Ces deux conditions sont un gage d'arriver à une information qualitative et dans les brefs délais. Enfin, on peut proposer des cycles de formation continue pour les auditeurs internes des banques, afin que ces derniers soient à jour en matière des techniques de la gestion des risques et d'audit.

**Mots clés :** l'audit interne bancaire, la gestion des risques bancaires, les banques de la wilaya d'Oum El Bouaghi